الشعبوية في الشرق الأوسط
ماهيِّة الخطاب وخصائصهُ المقارنة

أ.د. عبد الحميد العيد الموساوي (*) أ.م.د. حسام الدين علي مجيد (**)

الملخص:

تنطلق فرضية الدراسة من القول بأنَّ الشعبوية هي عملية بناء للآراء السياسية والتوجهات الفكرية النقدية في أوساط عامة الناس، حيث يتم تحويلها الى معتقدات جماهيرية عبر تعبئة المجتمع أيديولوجياً وعلى نحوٍ مُتواصل بُغية الوصول الى دائرة السلطة أو إحكام القبضة عليها. عملنا على توزيع موضوعات الدراسة الى أقسامٍ أربعة: سنحاول في أُولاها تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري، وفي ثانيها مناقشة مضامين الشعبوية المعاصرة وكيفية تطور صور الشعبوية الاخرى تاريخياً، وفي ثالثها مناقشة الخطاب السياسي للشعبوية في أوساط الأنظمة العسكرية والأحزاب الإسلامية المقارنة في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيّما من حيث الماهيّة والمرتكزات الفكرية. أما القسم الرابع فيسعى للبحث في خصائص الشعبوية واستمراريتها في المنطقة العربية بخاصة، أي أسباب الانبعاث والخصائص المشتركة المقارنة وصولاً الى الخاتمة.

وفي المستهَّل يَجدر القول أنَّ مفهوم "الشَعْبَوية Populism" لا يزال مُبهماً نسبيًا، بل تكادُ الاتجاهات السياسية تتناقض في بيانهِ والتعريف بهِ. ففي الغالب يشيعُ الاعتقاد بأنَّ الشعبوية مُرادفة لكلمات: الفاشية والديماغوجية والانتهازية، غير أنَّ بينها وبينتلك المصطلحات تفاوتات شكلية وموضوعية جديرة بالإعتبار، وهو ما سيتبدّى لنا

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين– أربيل.

تاريخ الاستلام : **2019/4/16** تاريخ قبول النشر: **2019/4/30**

لاحقاً عبر إضاءاتٍ حول معاني الشَعْبَوية واستعمالاتها في الموروث الثقافي الغربي، ولا سيَّما من زاوية كونها خطاباً سياسياً وفكرياً في المقام الاول. ومن أجل ذلك، ينبغي تحديد صورية الدراسة وعبر مجموعةِ تساؤلاتٍ رئيسة بحيث تصب في الاصول التاريخية للشَعْبَوية، ولماذا تتولَّد في دائرة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف يتم وصف "الشر" بالنسبة للشَعْبَويين وماهيّة "الخير" من منظورهم السياسي؟ أي بمعنى ما هي الصوّر التي يَبنيها الشَعْبَوي عن "نفسهِ" وعن "الآخر"؟ وكيف تنظر الشَعْبَوية بعامة الى القيم والممارسات التي يُدافِعُ عنها الساسة؟ وهذا سيؤدي بنا تدريجياً إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين الشَعْبَوية والديمقراطية من حيث بيان علاقة التأثير والتأثّر القائمة بينهما.

هذه التساؤلات سنعمل على معالجتها في ظلِّ فرضية الدراسة والقائلة بأنَّ الشعبوية هي عملية بناء للآراء السياسية والتوجهات الفكرية النقدية في أوساط عامة الناس، حيث يتم تحويلها الى معتقدات جماهيرية عبر تعبئة المجتمع أيديولوجياً وعلى نحوٍ مُتواصل بُغية الوصول الى دائرة السلطة أو إحكام القبضة عليها. ومن أجل تجريب هذه الفرضية سنعمل في سياق هيكلية الدراسة على توزيع موضوعها على أقسامٍ أربعة: سنحاول في أُولاها تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري، وفي ثانيها يتم مناقشة مضامين الشعبوية المعاصرة وكيفية تطور صور الشعبوية الاخرى تاريخياً، وفي ثالثها يجري مناقشة الخطاب السياسي للشعبوية في أوساط الأنظمة العسكرية والأحزاب الإسلامية المقارنة في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيّما من حيث الماهيّة والمرتكزات الفكرية. أما القسم الرابع فيسعى للبحث في خصائص الشعبوية واستمراريتها في المنطقة العربية بخاصة، أي أسباب الانبعاث والخصائص المشتركة المقارنة وصولاً الى الخاتمة.

أولاً– التأصيل النظري للشعبوية

تنحدر الشعبوية من الأصل اليوناني لكلمة **populus**، أي الشعب، وقد انتقلت هذه المفردة الى اللغة الفرنسية لأول مرة في العام **1912**، وعبر كتاب (غريغوار أليكسْبِنِسكي) الموسوم: "روسيا الحديثة"[1]. ونظراً لِكون الشعبوية مُشتقة من كلمة "الشعب"، فقد عمد قاموس لاروس الى جعلها لصيقةً بمعنى العضوية في الأحزاب ذات

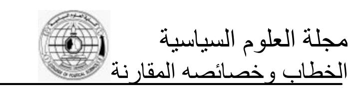
الأطروحات الاشتراكية، أي الحركات السياسية التي ظهرت في أواسط القرن (**19**) في روسيا القيصرية[2]. غير أنَّ الشعبوية، مع ذلك، تشتمل على تعريفاتٍ مختلفة وتكاد تكون متضاربةً، فهي تتراوح بين استعمالها بقصد الدُّونيّة السياسية أو التحقير السياسي لـ"لآخر" وبين النزعة الانتقادية والثورية تجاه النظام السياسي. ويمكن توزيع تعريفات الشعبوية على اتجاهَين رئيسيين؛ أولهما ينظر الى الشعبوية من زاوية النقد وحتى الرفض، أما الثاني فيرى في الشعبوية سبيلاً ايجابياً لمعارضة الرأسمالية وما تُسبِّبهُ من تفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الاول– ويجري في ظلِّ تعريفاتهِ التأكيد على أنَّ ما يجمع معظم دُعاة الشعبوية هو: مقاربتهم التبسيطية في استعمالهم لمفردة "الشعب"، وادعاؤهم جميعاً بأنَّهم صوت وضمير هذا "الشعب"، وكذلك احتكارهم لِتمثيلهِ من دون مراعاة مفاهيم التفويض والتعاقد الاجتماعي السليم، وتركيزهم على خطابٍ عاطفيّ لا يستند بالضرورة الى أُسسٍ موضوعية دقيقة. وبالتالي أضحى الخطاب الشعبوي خطاباً مُبْهَماً وعاطفياً الى حدٍّ كبير، من حيث كونهِ لا يعتمد الأفكار والرؤى الموضوعية، بل يميل إلى إثارة الحماس وإلهاب المشاعر ليتماشى تماماً أو يتطابق مع المزاج المجتمعي السائد، أو حتى يختاره صُنّاع الخطاب نفسه ليبدو على أنَّهُ الخطاب السائد، دون الأخذ بنظر الاعتبار كونه يُجديَ نفعاً في التعامل الجدّي والمسؤول مع المشاكل الواقعية. وكذلك يُكْثِرُ الخطاب الشعبوي من التركيز على تبسيط مشاكل المجتمع وأزماتهِ بشكلٍ مسرحيٍّ كرنفاليٍّ، مع الإحالة إلى التاريخ الذي يتم استحضاره واستعماله كوسيلةٍ أيديولوجيةٍ ذات عمقٍ عاطفي وانفعالي في المقام الاول[3]. أي بمعنى آخر، أنَّهُ في ظل النظام الديمقراطي، وحيث يُعَّدُ الشعب هو صاحب السيادة، فإنَّ صوتَ الشعب ورأيَهُ لا يُمكِنُ وصفهُ أو نعتهُ بالشعبوي، لِكون جوهر الشعبوية يتجسَّدُ في ذلك التلاعب بالعقول والمشاعر الذي يقوم به السياسي تجاه الشعب أو أكثريتهِ بهدف تحقيق مجموعة مصالح خاصة في المقام الأول، مما يجعل ذلك السياسي بدورهِ هو المسؤول عن الشعبوية وخطابها. فالشعبوية تُشير بذلك إلى استعمال رأي الشعب واستغلالهِ من قبل أحزاب وشخصيات سياسية معينة، مِمَنْ يَدَّعون بكونهم

المتحدثين بإسم الشعب بينما في غالب الأحيان هم يُعبّرون عن مصالح الطبقات الاجتماعية العليا[4].

الاتجاه الثاني– وفي غير المَسار الفكري للإتجاه الاول، وفي سياق تقديمهِ لِكتاب: "ثورة النخب وخيانة الديمقراطية" للكاتب كريستوفر لاش، أعطى (جان كلود ميشيا) معنى نبيل للشعبوية، حيث ينظر اليها على أنَّها الكفاح من أجل الحرية والمساواة الذي تقودهُ النخب المهيمنة بالنيابة عن الشرائح المُهمَّشة والمُسْتَضعفة. وبهذا المعنى يمكن للشعبوية أنْ تكون بحسب منظور هذا المؤرخ الأمريكي على أنَّها " نَقدٌ متقدم للنخب الرأسمالية". فالشعبوية وفقاً لهذا المنظور ليست سوى جهد أبناء الشعب البسطاء للتخلص والهروب من التأثير المتزايد للخبراء والمستشارين وما يُمارِسونهُ من التحكم والسيطرة في تنظيم حياة الناس اليومية. وهذا "النقد المتقدم للنخب الرأسمالية " جرى تناولهُ أيضاً من قبل الفيلسوف الإيطالي (دييجو فوسارو)، الذي عمل على صياغة مفهومٍ جديد لهذا الغرض وهو: "االكلوبوكراسي **Globocracy**". فهذا الأخير، بحسب قولهِ: "مصطلحٌ مُسْتَتِرٌ ومَحمي ولا توجد أية ثقافة أو دولة أو قوة قادرة على كَبْحِهِ وإيقافهِ"، لكونهِ يُعبّر أصلاً عن نظام العولمة وسياساتهِ العالمية[5]. أو بمعنى آخر "إنَّ الشعبوية هي نتاج فشل النخب"[6].

وفي عين هذا السياق الفكري، هناك منْ يرى، مثل (كاثرين كايو تيرين)، بأنَّ وصف حركة سياسية "بالشعبوية" "يُعَّدُ بمثابة عقبة في طريق أي تفسيرٍ جِدّي للتحولات السياسية في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية... بالتأكيد هو مصطلح غير مُؤهَّل لتحليل الآراء وسلوك الأفراد على السواء". فقد أصبحت "الشعبوية، في اللغة اليومية، تسميةً للمعارضة السياسية التي يُمكن أنْ تَتجلَّى في شكل حركات سياسية من خارج دائرة الأحزاب الكلاسيكية أو حتى في داخلها". وأنَّ انعدام هذه الثقة بالأحزاب والنخب التقليدية يَجِدُ لَهُ أسبابهُ ومُبرّراتهُ. فمثلاً نجد أنَّ الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في الولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى عدة عقود، إنتهجا سياساتٍ اقتصادية داخلية قادت إلى توليد مستويات جدُّ كبيرة من اللامساواة الاجتماعية[7]. وهذا التحليل التاريخي والاجتماعي الهادف إلى نقد النخب قد وَجَدَ صَدَاهُ في فرنسا بخاصة والدول



الفرانكوفونية بعامة، ولا سيّما في كتابات (كريستوفر غولي)، إذ يقول: "أنَّ الشعبوية ستبقى ضرورية لِكونها قادرة على التصدي لِخيارات الطبقات الحاكمة وشَيْطَنَةِ الشعب". بل أنَّ الاتهام "بالشعبوية" هو دِرعٌ واقٍ ومُلائم في غالب الأحوال، بحيث يجري اللجوء اليهِ من قِبل النخب الحاكمة بُغية الإفلات من نقد الشعب[8].

مما تقدَّم ذِكرهُ، نجد أنَّ مفهوم الشعبوية يُستخدم تارةً بمعنى تحريضي من قبل المعارضين للسلطة وحتى الناقمين عليها، وعلى الضد من النخب المهيمنة، بهدف انتقادهم ودفعهم إلى تغيير سياساتهم وبرامجهم. كما يُستخدم تارةً أُخرى بمعنى تعبِئة الناس وتحشيدهم عبر الوعود الانتخابية الكاذبة والعزف على أوتار عواطفهم الهوياتية، من مثل: الطائفية والنزعة القومية أو كراهية الأجانب وحتى العنصرية. أي أنَّها تعزف على ما يَهوى الشعب أو أكثريتهُ من خطاباتٍ تعبوية دونما اعتبارٍ للأُسس والحقائق الموضوعية.

تأسيساً على ذلك، نحنُ نذهب في تعريف الشعبوية مع أورده الكاتب اللاتيني (توركواتو دي تيلا) في بداية الستينيات الماضية، بأنَّ الشعبوية خطابٌ وحركة سياسية موجَّهةٌ إلى الطبقات الشعبية وبخاصة الطبقة العاملة الحَضَرية وطبقة صغار الفلاحين، لكنها لا تتولَّد بفعل القوة التنظيمية المستقلة استقلالاً ذاتياً لأيٍّ من هذين القِطاعَين. كما تتلقى الدعم من قطاعاتٍ أُخرى لا تنتمي أصلاً الى العمّال وتؤمن بأيديولوجيا مُناهِضة للوضع القائم، وعبر انتقاد النظام ومسؤوليهِ ونخبتهِ السياسية. فالشعبوية هي خلق خطاب سياسي عام يتحدى المؤسسات التقليدية ديمقراطية كانت أم غير ديمقراطية ومن قبل سياسيين يَتمتعون بدعمٍ شعبي مباشر[9]. وهو ما ينسجم بصورةٍ جوهرية مع التوصيف الذي ساقهُ لاحقاً (جاي هيرمت **Guy Hermit**). فَعَقِبَ تناولهِ لتاريخ الشعبوية وتطور صورها، توصَّلَ الكاتب الى تعيين خمسة معاييرٍ تحكم الشعبويات بعامة، وهي:

1- الشعبوية ذات طبيعة أخلاقية **moralistic** وليست براغماتية.

2- الشعبوية منظمةٌ بشكلٍ مُهلهل وسيئة الانضباط **ill-disciplined**، وهي حركة سياسية وليست حزباً.

3- إنَّها قائمة على حالة ذهنية **state of mind**، وهي ليست عقيدة أو ايديولوجية واضحة المعالم.

4- الشعبوية تُناهِضُ كل ما هو عقلاني (أو مثقف) **anti-intellectual**.

5- وهي تُعارِضُ وبشدة المؤسسات القائمة وتقف بالضدِّ من الخيانة المزعومة للنخب، فضلاً عن إدعاء معاداة الرأسمالية على نحوٍ عام[10].

الى جانب ذلك، تَستنِدُ الشعبوية بعامة الى مجموعة مقومات أساسية لوجودها وفي المقدمة منها: المَزايا الكاريزمية لقائدها، أو على الاقل شعبيتهِ، وتمجيد مختلف صفات الشعب الذي تتوجهُ الشعبوية اليه. فهي تعمل على تمجيد الامة والهوية القومية، لِتَصِلَ عبر ذلك الى تخوم دائرة معاداة الاجانب والمهاجرين بعامة، ثم تنادي بفضائل الهوية القومية والاستقلالية الاقتصادية والسياسات الحمائية وحتى النقاوة الاثنية. فيصبح رفض كل ما هو غريب والاختلاط مع الاثنيات والجاليات المهاجرة من الموضوعات المشتركة لِخطابها السياسي. وهو ما يصدق بخاصة على الشعبويات في الدول الغربية ولا سيّما في ألمانيا وفرنسا[11]. من جانبٍ آخر، يُمكن للشعبوية بوصفها خطاب سياسي تفسيرَ ظاهرة تنصُّلِ النخب الحاكمة من طريقة الحياة البسيطة لعامة الناس وبُسطائهم، ومن ثمَّ، تتولد الحاجة الاجتماعية الملِّحة الى فرض معايير عيش موحَّدة تُناسب أكثرية المجتمع بدلاً من قيام تلك النخب بإعفاء نفسها من تحمل المسؤولية، والعيش على حساب المهمَّشين وأكثرية الشعب. لِتَلجأَ هذه النخب أو بعضها بخاصة الى اعتماد خطاب "الشعبوية" بُغية التخلص من الانتقادات الموجهة إليها، وعبر إرضاء أكثرية الشعب بتصويب النظام الديموقراطي وإكسابهِ مفهوماً أكثر صواباً، بحيث تتمكن الاكثرية من التحكم بشؤونها العامة لِتصبح أكثر مسؤوليةً عن تصرفاتها وسياساتها.

ثانياً- صور الشعبوية وأصولها التاريخية

تفاوتت امتدادات الشعبوية على مرِّ العصور، غير أنَّ هذا المفهوم جرى استعماله بعامة لتحديد نداء المطالَبة بمصالح "الشعب"، وبوصفهِ ديماغوجية، وكذلك باعتبارهِ قضية سياسية. وقد ظهرت الشعبوية في ظل الديمقراطيات الحديثة على نحوٍ بارز بحيث أنَّها عَرفَتْ وجودًا سياسياً لأول مرة في ظل الدولة الرومانية إبّان عصرها الجمهوري (**509–27**) ق.م[12]. وعلى أية حال، يمكن توزيع الشعبوية الى ثلاثة صور رئيسية، بحيث يَشتمل كلٌّ منهما على توجهات فكرية وحركات سياسية متباينة، وعلى النحو التالي:

1– الشعبوية الريفية:

وهي تشتمل تاريخياً على اتجاهَين مُتفاوتَين للغاية: يتجسَّدُ أولهما في الشعبوية اليسارية، حيث بَرَزَتْ في روسيا القيصرية إبان النصف الثاني من القرن (**19**)، وهي حركة ثورية نشأت في أوساط المثقفين اليساريين الذين رفعوا الفلاحين الى مرتبة المثل الاعلى، وتصوّروا امكانية انشاء مجتمع اشتراكي بوصفهِ ذي تطبيقاتٍ وجذور تاريخية في الحياة القَرَوية الروسية. إذ رأتِ الحركة إمكانية محاربة النظام القيصري استناداً الى عامة الناس، وقام جوهر خطابها السياسي على فكرة تحويل المجتمعات الزراعية التقليدية وتطويرها ضمن إطارِ اشتراكي. وقد بلغت هذه الحركة ذروتها في العام **1874** غير أنّ دعوتها بعامة لم تلقَ الرواج في أوساط الفلاحين. ثم عرفت الشعبوية الريفية منذ الستينيات المنصرمة انبعاثاً جديداً في العالم الثالث، كما أنَّ تصاعد النقد في الدول الغربية ضد النخبوية الديمقراطية بعثتِ الحياة في هذه الشعبوية. أما الاتجاه الثاني فيتمثَّلُ في شعبويةٍ ليبرالية تبلورت في الولايات المتحدة الامريكية حوالي العام **1890** وبخاصة على يد حزب الشعب الامريكي، والذي كان يُعبِّر حتى بداية القرن (**20**) عن مطالب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في ولايات الغرب والجنوب الأمريكي. وقد شددت هذه الشعبوية على تمثيل كل الشعب المؤسِّس للديمقراطية الأمريكية، وإستهدفت "اعادة حكومة الجمهورية الى أيدي الناس البُسطاء"، وانتقاد سياسات المؤسسات المالية الفدرالية منها والخاصة، وأنْ تَنصرِفَ الحكومة لِمساعدة صغار المنتجين بشكلٍ عام[13].

2- الشعبوية السياسية:

وهي تعني "التوجه الى الشعب" وعامة الناس وعلى الضدِّ من النخبة والنزعة النخبوية، كما الى المواطنين ضد الاجانب. ويمكن للشعبوية السياسية أنْ تتخِّذَ صوراً عديدةً؛ فمثلاً يمكن للثقة بالشعب أنْ تُتَرجَم الى ديمقراطية شعبية معادية للديمقراطية النيابية، بحيث تكون مؤيِّدةً لإبقاء أكبر قسمٍ ممكن من السلطات بين أيدي المواطنين العاديين، ويكون "الاستفتاء" بمثابة الاداة المؤسساتية محل التفضيل لدى أنصار الشعبوية السياسية[14]. وبذلك فإنَّ الجانب السياسي للشعبوية يُشيرُ إلى أيديولوجية أو مواقف فكرية لبعض الحركات السياسية المعارضة للنخب المهيمنة، ومحاربة احتكارات رؤوس الأموال الكبيرة، ومُناهَضة الأقليات التي تحظى بمكانةٍ سياسية متميزة، ومثال ذلك الارجنتين[15]. فالشعبويةُ تَتَّهِمُ الأقليات المحتكِرة للسلطة بالأنانية وخيانة الشعب. وبالتالي، يرى الشعبويون أنَّ الديمقراطية النيابية لا تعمل على النحو المطلوب، ولذلك كثيراً ما يؤيدون الديمقراطية المباشرة لِكونهم يهدفون أصلاً الى إعادة السلطة الى الشعب[16].

3- الشعبوية المعاصرة:

يمكن القول أنَّ الشعبوية رغم كونها اتخذتْ صوراً مختلفة منذ منتصف القرن (19)، الا أنَّ وجودها أخذَ يَزدادُ رسوخاً وثباتاً في العالم الغربي مع بداية القرن (21)، وضمن إطار زعزعة استقرار العولمة والتحركات الديموغرافية الكبرى ولاسيّما الناجمة منها بفعل موجات اللاجئين والهجرات الدولية نحو أوروبا وأمريكا الشمالية. فالشعبوية المعاصرة تعيش موجتها التاريخية الرابعة، وهي تختلف تماماً عن الموجات السابقة وتَتخطى حدود مختلف الاقاليم والثقافات. إذ أنَّها تمتَّدُ لِتشملَ الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية، وفي دول الشمال كما في دول الجنوب، وتكاد تتبلور بعامة حول "الخوف من ظاهرة العولمة وشَجْبِ برامجها ومؤسساتها" بوصفها السبب المركزي للأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث البيئية. أي أنَّ نقد العولمة ومُناهضتها هو الذي يَمُدُّ الموجة الرابعة بأسباب الحياة والانتشار. وفي هذا السياق يقول برتران بادي: (إنَّني على قناعةٍ راسخة بأنَّ المَكْمَنَ الحقيقي للشعبوية المعاصرة يتجسَّدُ في الخوف من العولمة، كما

ينتج عن التمسك بالهوية والذي يتفاقم بدورهِ تدريجياً ويَسيرُ جنباً الى جنب مع تصورات الناس واجماعهم بشأن انتهاج "الخيانة" من قبل المؤسسات السياسية تجاه عامة الشعب. فإذا كانت النزعة القومية التي ظهرت إبّان القرن التاسع عشر هادفةً الى إستعادة الحقوق والحريات، حيث شدّدت الأمة على سيادتها وحرياتها ضد سلطة الملك المطلقة، وضد الإمبراطوريات والدول الاستعمارية، فإن النزعة القومية والهوياتية الراهنة على تحديداً تَعكِسُ الخوف من العولمة في المقام الأول. فهي نزعة قومية منغلقة، ذلك أنَّ معنى الأمة أصبح مُتجسّداً في هويتها فحسب، فلم تَعُدِ الأمة خلَاقةً ومُبدعة مثلما هي محرومة من حقوقها وحرياتها)[17].

من جانبٍ آخر، كَثُرَ الحديث في الآونة الأخيرة عن تحوّل الديمقراطية نفسها الى القيصرية **Caesarism**، أي الحكم النخبوي وربّما الفردي. وهو ما حدا ببعض الأكاديميين الغربيين الى الحديث عن كون التحوّل الذي أصاب الديمقراطية جرّاء انتكاساتها المتواصلة سيذهب بها نحو القيصرية. وربَّما المصدر الرئيس لهذه المخاوف يتمثل في تَوَغُلِ السلطات التنفيذية واصدارها لِقراراتٍ معينة وقيامها بممارسات تبتعد كثيراً عن تقاليد الديمقراطية بحيث يكون مصدرها غير ديمقراطي أصلاً. ويبدو أنَّ عدَّةَ عوامل ساهمتْ في اتساع ظاهرة اللايقين هذه، ومن بينها الازمات الاقتصادية ودكتاتورية الاسواق وتضخّم ظاهرة الارهاب[18]. وبالتالي أضحتِ الشعبوية منذ التسعينيات المنصرمة حركةً سياسية منظمة ذات أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة. وهي ليست مقتصرةً على نوعٍ معيَّن من التيارات اليسارية، بل تستوعب التيارات اليمينية أيضاً. ففي غرب أوروبا شهدت التيارات الشعبوية المرتبطة باليمين المتطرف تنامياً واضحاً؛ حيث حصلت السيدة (ماريا لوبان)، مرشحة حزب الجبهة الوطنية في انتخابات الرئاسة الفرنسية للعام **2012**، على (**20.6**%) من الاصوات، ويُعَّد هذا الحزب أقوى الاحزاب الشعبوية في غرب أوروبا ويحظى بدعم الفقراء وعدد لا يُستهان بهِ من أبناء الطبقة الوسطى. كذلك شهدت النرويج حضوراً متميزاً للشعبوية، فقد حصل حزب التقدم، وهو حزب يميني شعبوي، على (**22.1**%) من إجمالي الاصوات في الانتخابات

البرلمانية للعام **2009**، بينما حقق حزب "من أجل الحرية" اليميني في هولندا على (**15.5%**)، ليكون الكتلة الثالثة في البرلمان الهولندي، وحصد حزب "الفنلنديون الحقيقيون" نسبة (**20%**) من الاصوات الانتخابية في العام **2011**[19]. كما ازدادَ صعود الشعبوية في مجتمعات أمريكا اللاتينية، بحيث تميَّزت بكونها ذات نزعة قومية وتستهدف منع سيطرة الأقلية الارستقراطية على مقاليد السلطة وانتزاع السلطة من النخب الحاكمة. فهي تُنادي بصهر الطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى في قالبٍ واحد. وتُعَّدُ الارجنتين منذ أواسط الاربعينيات المنصرمة وكذلك فنزويلا وبوليفيا والبرازيل بمثابة أمثلة جوهرية على تنامي التيارات الشعبوية سياسياً. فالحركة الشعبوية الفنزويلية صنعت من (هيوغو تشافيز) أُنموذجاً للقيصر اللاتيني، غير أنَّهُ كان ديمقراطياً ومَسْنوداً بشعبيةٍ عالية بين الفقراء والطبقة الوسطى، كما استمر بقاؤهُ في الحكم بمحض إرادة ناخبيهِ. كذلك في بوليفيا، فقد مثَّلَ صعود (إيفوا مورالس)، الذي ينتمي الى طبقة اجتماعية مُهمَّشة ومُضطهدة، نجاحاً للمطالب الشعبية الواسعة بإحداث التغيير الجذري نتيجة المعاناة الشعبية من الخَصْخَصة وسياسات اقتصاد السوق والتضخم الاقتصادي. ففي ظلِّ رئاستهِ للدولة، ازدادت ثقة البوليفيين بالسلطة السياسية، بدليل تمكُّن الدولة من رفع اجمالي ناتجها المحلي من (**3.4%**) عام **2009** الى (**5.1%**) عام **2011**[20].

تأسيساً على ذلك، يُمكن القول أنَّ الشعبوية ظاهرة سياسية حديثة رغم كونها ذات آثار وامتدادات تاريخية سابقة على نشوء الدولة الحديثة. فهي وفي صورتها الريفية تكون ناتجةً عن التحديث الاقتصادي وربَّما بفعل سياسات بناء الدولة-الامة. أما الشعبوية في صورتَيها السياسية والمعاصرة فيرتبط انتشارها هو الآخر بالتحديث السياسي وكذلك التعبئة السياسية. إذ أنَّها تُشيرُ الى كونها نداءٌ للشعب، وتتخذ شكلاً تعبوياً وتحشيدياً في المقام الاول، بحيث يتوزَّع خطابها السياسي على: أيديولوجيات وأحزاب متنوعة ومتفاوتة، وصور متباينة من العمل السياسي. كما يتميَّز هذا النداء الشعبي بتخلي الاطراف السياسية الفاعلة عن وظائفهم المُخطَّط لها لِيَحِّلَ محلّها خطاب سياسي مُتكرر

ومُبالَغ فيهِ بخصوص "المطامح الشعبية"، والمقصود من ورائهِ هو التحكم بفاعلية في هذه المطامح وفرض نظام تسلطي على الاقل جزئياً. بمعنى أنَّ هذا النداء يَستنِدُ الى إعطاء القيمة العليا للشعب ليقابلها في الجانب الآخر سياسة المؤسسات الفاسدة[21]. ذلك أنَّ هنالك وجهٌ آخر تُطِّلُ منهُ الشعبوية ويتمثل في الفساد المالي في القطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء، وهو يُعَّدُ من المَسالِكِ التي تجد فيها الشعبوية طريقها الى توسيع دائرة نقدها ومعارضتها وانتشارها حتى في المجتمعات المتقدمة التي تسيطر عليها أنظمة الحَوكمة. فإذا كانت الشعبوية تواجه المؤسسات الليبرالية، فإنَّها ستطالب في مثل هذه الحالة ببناء مؤسساتٍ قادرة على ضبط الموارد والانفاقات الحكومية[22].

ومن ثمَّ، يُمكن الخلوص الى القول بتفاوت الخطابات السياسية الشعبوية الى حدٍّ كبير بين اليسار واليمين السياسيَين في أوروبا وأمريكا اللاتينية. إذ غالباً ما ترتبط الشعبوية في يومنا الراهن بالأحزاب اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة، إما بفعل ما يَكيلهُ خصومهم اليساريين من التُهم والأحكام المسبّقة أو بفعل برامج اليمين السياسية نفسها، بينما ترتبط الشعبوية ولنفس هذه الأسباب بالأحزاب اليسارية والمحرومين في أمريكا اللاتينية. ويقول المؤرخ (فيليب روجيه) في هذا الخصوص، أنَّ كلمة الشعبوية بذاتها "تُشير إلى مجموعةٍ معقّدة من الأفكار، والخبرات والممارسات التي تتسم بالشمول وليس لها من تصنيفٍ بذاتهِ". ومنذ العام **1980** نجد الحركات والأحزاب الشعبوية قد عرفت نجاحات متفاوتة من حيث الوصول الى دائرة الحكم في الديمقراطيات المتقدمة مثل: كندا وإيطاليا وهولندا والنمسا والدول الاسكندنافية، وأيضاً في العالم الثالث مثل فنزويلا والارجنتين وغيرها[23]. وهنا سيبدو أنَّ قلق بعض الاكاديميين الأُستراليين كان في محلّهِ حين أشاروا الى امكانية صعود منْ سمّوهم "الديمقراطيين القياصرة" الى دوائر الحكم والسلطة. فقد أوضح (غريغ مِيلوش) ما يَعنيهِ بهذه التسمية بالقول: "إنَّ الديمقراطي القيصر يُعبِّر عن مَيل قطاعاتٍ كبيرة من السكّان الى وضع ثقتهم في زعيمٍ ما، بوصفهِ شخصاً يعتقدون بأنَّهُ سيُحسِّن أحوالهم ويُحقِّقُ مطامحهم"، وأنَّ الطبيعة الدورية للديمقراطية شأنها شأن الطبيعة الدورية للسياسة، ستقودها حتماً الى حكم الرجل الواحد. وهو ما

حذَّرَ فلاسفةُ اليونان مثل أرسطو وبوليب من إمكانية حدوثهِ. ولكنَّ ذلك لا يعني على أية حال العودة الى النظام الدكتاتوري، وإنَّما العودة الى الزعيم الحاكم الذي يُجسِّدُ رغبات مجتمعهِ ويعمل على تحقيقها[24]. مما يؤكِّدُ ذلك أنَّ أهمية معاني الخطاب "الشعبوي" وتفاوت صورهِ لا يَزالُ موضوعاً للنقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية بخاصة. فالشعبوية بوصفها خطاب سياسي تذهب في الاتجاه الذي يُحقق وضعية التعبئة السياسية والتهييج والتحشيد الشعبي. أما عندما تُطرح موضوعات وتساؤلات الهوية والاندماج القومي والثقافي، فإنَّ الشعبوية ستكون حينئذٍ في حالٍ من الارتباط بالظاهرة القومية. ومن هنا جاءت العبارة المركّبة الشعبوية الوطنية، أو الشعبوية القومية. وفي أحيانٍ أخرى يجري انتهاج الشعبوية من قبل الأحزاب السياسية الفاعلة، وحينها، سيتَّسِم هذا الاتجاه الشعبوي بملامح ديماغوجية من خلال تبني الحلول التبسيطية في معالجة مشاكل الدولة وأزماتها كذلك دعم المعالجات التَعْبَوية في سياق التعامل مع عامة الشعب. أما في الغالب فيكون "للشعبوية" معنى سلبي، بحيث يُستخدم بهدف تشويه سُمعة المعارضين السياسيين، وعبر مقارنتهم والربط بينهم وبين أنصار الحركة الفاشية التي تبلورت في عشرينيات القرن المنصرم[25]. وعلى أية حال، يُمكن تبيان مجموعة أسباب تقودُ جميعاً الى انبعاث ظاهرة الشعبوية المعاصرة، وهي تتمثَّلُ في ما يأتي ذِكرهُ:

أولاً– الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أدَّتْ الى بروز اللامساواة واسعة النطاق عالمياً: حيث يُشير تقرير منظمة أوكسفام البريطانية في العام **2017** إلى أنَّ (**82**٪) من ثروات العالم غَدَتْ من نصيب الاثرياء والذين بدورهم لا يُشكِّلون سوى (**1**٪) من سكان العالم. فظاهرة الفقر والإفقار هذه ولاسيما في صفوف النساء باتت تُغذي الحركات الشعبوية في دول الشمال والجنوب، وعلى النحو الذي يدفعها الى رفع شعار "الدفاع عن الصغار ضد الكبار"، ومن ثمَّ اجتذاب المزيد من المؤيدين عالمياً.

ثانياً– أزمات الهوية والبطالة والفقر: وهي تتسبَّبُ في هزة أخلاقية واجتماعية فضلاً عن اهتزاز جميع القيم التقليدية الأخرى والتي يستغلها الشعبويين.

الثالث– أزمة سيادة الدولة والتي سَلَبَتِ الكثير من سلطات الدولة–الأمة لصالح هياكل مؤسساتية جديدة فوق وطنية (مثل الشركات المُتعدية الجنسية، المنظمات الدولية، تنظيمات الإرهاب العالمي): ومن هنا بدأت النزعات القومية تُنادي بضرورة العودة الى الدولة–الامة وحدودها السياسية من زاوية كونها القلعة الحصينة للهوية القومية والمصالح القومية. ولهذا نجد اليوم أنَّ الكثير من الحركات الشعبوية تُطالِب بالخروج من دائرة اليورو الاقتصادية، أو حتى من عضوية الاتحاد الأوروبي. فيما يَنزَلِقُ بعض هذه الحركات إلى دائرة كراهية الأجانب والمهاجرين بعامة، وأحياناً الى العنصرية ومُعاداة السامية، وكذلك الخوف من الاسلام.

رابعاً– أزمة عدم الثقة في المؤسسات الديمقراطية، ذلك أنَّها أصلاً مُتهمة لدى الشعبويين بكونها "خانتِ" الناس بعامة لِصالح أصحاب رؤوس الاموال الكبيرة والمعولمة (أي النخب السياسية والاقتصادية). ففي فرنسا مثلاً، أظهرَ استطلاع حديث للرأي أنَّ ثقةَ الفرنسيين مُوزعةٌ بالشكل الآتي: الشركات الصغيرة والمتوسطة (**80٪**)، والشركات الكبيرة (**40٪**)، والاتحاد الأوروبي (**36٪**)، والنقابات العمالية (**34٪**)، ورئيس الجمهورية (**34٪**)، ووسائل الإعلام (**30٪**)، ونواب الجمعية الوطنية (**26٪**) والأحزاب السياسية (**10٪**). وهو ما يُفسِّرُ غلبة الاتجاه الشعبوي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية للعام **2017**، وكذلك الاضطرابات السياسية التي تجتاح فرنسا بعامة منذ أواخر العام **2018**. فاستطلاعات الرأي تكشف عن حدة النقد الشعبي وحتى السَخط الفرنسي العام تجاه سياسات النخب الحاكمة لاسيّما التي تمَّسُ منها معيشة الافراد واحتياجاتهم الأساسية.

خامساً– أزمة غياب البدائل: وهي الأزمة الأكثر أهمية من حيث أنَّ الحركات الشعبوية أينما نمَتْ وبسرعة، فإنَّ ذلك يرجع الى غياب بدائل ذات مصداقية لدى أحزاب اليمين واليسار على حدٍّ سواء. فمثلاً في حالة الاحزاب اليسارية بعامة، لعب انهيار الاتحاد السوفييتي دوراً رئيسياً في افتقار الاشتراكيين بعامة الى طرح بديل أو بدائل واضحة على صعيدَي النظرية والممارسة من منظور الشعبويين[26]. وفي ظل الازمات الهيكلية التي يعيشها النظام الرأسمالي، تبرز ظاهرة الافتقار الى وضوح الرؤية الفكرية وعدم التجانس في طروحات اليمين واليسار لمعالجة تلك الأزمات سواءً على مستوى النخبة أم الأفراد. ويصف (ليستر ثرو) تداعيات ذلك بقولهِ: ليس من المُستغرَب أنْ يندفع المجتمع نحو "التعصب العرقي، إذ أنَّ النظام الاجتماعي سيبقى متماسكاً من خلال تركيز الغضب على أقلية مختلفة يَقتضي تَطهيرها من الأرض، فَيتنادون: أنْ تخلّصوا من أولئك الذين يتّبِعونَ ديناً مختلفاً ولغةً مختلفة أو موروثاً عرقياً مختلفاً، وسيكون العالم نوعاً ما أفضل"[27].

مما يعني ذلك، أنَّهُ في ظل هذه الازمات الهيكلية سيغدو التفكير والممارسة السياسية مُتسماً بخاصيتَين متلازمتَين وهما: عدم التجانس في الرؤى وعدم التيقن في رؤية المستقبل، مما يتولَّد عن ذلك إتجاهات سياسية وفكرية ارتدادية، ومنها الحركات الشعبوية، بحيث تطرحُ نفسها لتكون بديلاً أو شريكاً للأحزاب والتوجهات الايديولوجية المهيمنة نظراً لإفتقارها للرؤية والبرامج الكفيلة بمعالجة الازمات القائمة. وما يُؤكد ذلك، غدوِ الأصولية والتعصب الهوياتي ظاهرةً عالمية بحيث تتخذ صوراً متفاوتة بحسب تفاوت الظروف الموضوعية، فهي تتجاوز الجانب الديني لتشمل مختلف جوانب الهويات الأثنية منها والعرقية والمناطقية. وهناك اليوم مَنْ يتحدث عن أُصولية السوق لِوصف برامج الليبرالية الجديدة ومؤسساتها في أمريكا وإملاءاتها المباشرة على دول العالم عبر آلياتٍ اقتصادية دولية، ومن ثمَّ توسيع هوّة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الاثرياء والفقراء ، كذلك تعميق التباينات الثقافية وزيادة أسباب الصراعات الهوياتية.

ثالثاً- خطاب الشعبوية ما بين الأنظمة العسكرية والأحزاب الإسلامية في الشرق الأوسط

تعود جذور ارتباط الشعبوية بالنزعة القومية إلى القرن (**18**) ولا سيَّما عند مؤسِّسي النظم الديمقراطية النيابية. ومنذ أواخر هذا القرن يجري استعمال مُصطَلَحي: الأمة والشعب بشكل مُترادف من قبل مؤسِّسي الأنظمة النيابية إلى الآن. فقد كانت الشعبوية والقومية ثمرةً لإقتران هذين المصطلحَين، بحيث يتم التركيز فيهما على التضامن والاندماج القومي الحقيقي لأفراد المجتمع[28]. غير أنَّ الأنظمة الشعبوية العربية بخاصة كانت خارج دائرة هذه العلاقة وثَمَرتها الى حدٍّ ما. فمنذ البدء كانت الأيديولوجية الوحدوية العُروبية **Pan-Arabism** بمثابة ردَّة فعل أكثر من كونها مُبادرة أيديولوجية أو نظرية سياسية، ودوماً ما تُحاولُ أنْ تستجيب لِتحدٍّ آتٍ من جانبٍ "الآخر": فأولاً كانت على الضدِّ من سياسة التتريك التي انتهجتها الامبراطورية العثمانية في مرحلتها الاخيرة، ثم غدتْ ضدَّ التقسيم والسيطرة اللذان فرضتهما القوى الاستعمارية، ثم وقفتْ على الضدِّ من الاستعمار الاستيطاني الذي فَرَضتهُ إسرائيل على مركز (أرض الآباء

العربية). ومع ذلك، فإنَّ الوحدوية العروبية بقيت منذ ولادتها في منتصف القرن (19) وحتى يومنا الحاضر قائمةً على أساسٍ لغوي وبصورةٍ أساسية. ذلك لأنَّ العُروبة أصلاً هي أقرب الى مفهوم "الأمة الثقافية Cultural Nation" وتكاد لم تدخل في دائرة مفهوم "الدولة القومية" عملياً. فالعُروبة جماعةً ثقافية ورباطٌ عاطفي يُمكن استحضارهُ في الساحة السياسية، ولم تستطعْ أنْ تُصبِحَ جزءاً من ممارسات سيادة الدولة وسياساتها[29].

ومما يَلفِتُ النظر بخصوص الشعبوية في الشرق الأوسط، هو أنَّ المؤسسة العسكرية بخاصة هي التي أسهمتْ في توليد هذه الظاهرة بخلاف الحال في معظم الدول الغربية. فالعسكر تسلَّموا مقاليد السلطة بداعي مُناهَضة الوضع القائم وتحقيق المطامح والآمال الشعبية. ففي ستينيات القرن الماضي، سادَ الاعتقاد بأنَّهُ وبعد تصفية الاستعمار، ستغدو المؤسسة العسكرية قُطباً للتحديث السريع في هذه الدول سيَّما وأنَّها المؤسسة الوحيدة المنظَّمة والقادرة على تحقيق التنمية والاستقرار، ومن ثمَّ، هي الوسيلة الأنجح لِحلِّ مشكلات العالم الثالث، ذلك أنَّ القدرة العلمية والكفاءة والتدريب المدني، عناصرٌ مهمة تَفتقِدها المؤسسة المدنية في هذه البلدان. فاجتاحت المنطقة العربية سلسلة شُبه منظمة من الانقلابات، غيّرتْ مجريات وشكل النظام السياسي لبعض الدول. وكانت انطلاقتها الاولى من مصر في العام 1952، ثم العراق في العام 1958 وسوريا في العام 1961، فضلاً عن اليمن في العام 1962 وليبيا في العام 1969. وقد برزت خلال تلك المرحلة قيادات عسكرية شابة تَنحدِرُ من الطبقات الاجتماعية المتوسطة أو الريفية، مُحدِثةً بعامة انقلابات على الانظمة الملكية. أما في المرحلة الثانية من استلام العسكر للحكم، فقد تميَّزت بالاستقرار النسبي، إذ أضحت المؤسسة العسكرية صانعةً للقرار السياسي، بينما تميزت المرحلة الثالثة بالإبتعاد عن ممارسة السياسة وحماية الديمقراطية، كما الحال في تونس ومصر في العام 2011، والعراق منذ العام 2003[30].

وقد بقيت المؤسسة العسكرية في الشرق الأوسط بعامة بمثابة المؤسسة التي لا تستطيع لوحدها المحافظة على الأنظمة القائمة فقط، بل أنَّ في مقدورها أيضاً العمل على تغييرها من الداخل. ويُمكننا التأكيد على عدم حدوث أيِّ تغييرٍ ثوري بالمعنى السياسي

والاجتماعي في هذه الرقعة من العالم دون المرور عبر المؤسسة العسكرية. وبهذا الصدد يُمكننا ذِكر الرئيس المصري جمال عبد الناصر وزملائه من تنظيم "الضباط الأحرار" الذين بدءوا سلسلة التغيير الاجتماعي الثوري عبر استيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم في العام 1952. ومنذ هذا التاريخ، رصدنا أنَّه كلَّما تم توسيع القاعدة الاجتماعية للجيش باجتذاب شباب الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلا وحَدَثَ انقلاب قادَهُ هؤلاء الشباب لاحقاً. فقد نجحت الجيوش العراقية والسورية واليمنية والليبية في إسقاط أنظمة الحكم القائمة في الخمسينيات والستينيات، في حين فشلت جيوش أخرى في دولٍ مثل تونس والأردن والمغرب. أما في دول الخليج العربية، فإن العائلات الحاكمة حرصت على عدم توسيع القاعدة الاجتماعية لجيوشها وحافظت على أعداد محدودة واحترافية من الضباط والجنود، بحيث رَكَّزَتْ جهودها في استيراد التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وربط دولها بإتفاقيات حماية دولية مع الدول الكبرى. ويبدو أنَّها استفادت من تجارب العسكر لِجاراتها من الدول العربية[31].

أما في عالم اليوم، فقد انطفأت شعلة الايديولوجية العروبية. وفي ظلِّ الفشل الشامل للتجارب الناصرية والبعثية، بدأت مرحلة ما بعد العروبة والوحدة القومية تتجه نحو المزيد من الانقسام العربي–العربي. وبهذا المعنى، فإنَّ آخر حروب نظام صدام حسين ولا سيّما قيامه بغزو دولة الكويت في العام 1990 يمكن اعتبارها بمثابة الضربة القاصمة ليوتوبيا العروبة السياسية، ليعقب ذلك ظهور اتجاهٍ جديدُ ومنذ الثمانينيات يأخذ في الاعتبار حقوق الأقليات العرقية والدينية، ويستنكر اضطهاد وسياسات الدولة القومية العربية[32]. وفي الوقت نفسهِ، يجدرُ القول أنَّ تجارب الايديولوجيا العروبية هي التي أتاحت المجالَ أمام الإسلاميين للوصول الى السلطة بعد العام 2010. ومع ذلك، فإنَّ ممارسة السلطة بعد ثورات "الربيع العربي" في تونس ومصر في العام 2011 والعام 2013 على الترتيب كانت تجربةً أصابتِ الاسلام السياسي في مقتل. اذ سرعان ما ظهر الفشل والرفض الشعبي بشكلٍ ملحوظ في كل من تونس ومصر. فقد ظلَّتِ المشكلات

والتحديات التي جاؤوا من اجلها على حالها، والمتمثِّلة في النضال من أجل الوحدة الوطنية والتحديث والتنمية[33].

ومن بين العديد من الدول، التي عاودت الشعبوية فيها الظهور خلال السنوات الأخيرة، نجد أنَّ تركيا تقع في موقع الصدارة. فهذه الدولة تُقدِّم مفارقة كبيرة مقارنةً بغيرها من دول المنطقة، بل نستطيع القول بأنَّهُ قلَّما لم تظهر الشعبوية في تركيا. ففي وقت مبكر من العام 1920، جعل مصطفى كمال اتاتورك من "الأمة التركية" بمثابة حجر الأساس لِرؤيتهِ حول بناء الدولة التركية الحديثة. بحيث غَدَتِ الشعبوية واحدةً من المبادئ الكمالية التي أُنشأت على أساسها الدستور والدولة التركية منذ العام 1930. فالشعبوية باتتْ تُسهم في اضفاء الشرعية على ممارسة السلطة بالرجوع إلى التطلعات الشعبية، حتى وإنْ كانت السلطة في يد حزب واحد. بالنسبة إلى الكماليين، فإنَّهُ لا يمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال أنْ تُختَزلَ الجماهير المُحرَّرة من أيِّ قيودٍ سياسية في شخصٍ بعينهِ. وعلى العكس، وضمن سياق رؤيتهم، فإنَّ الجَهَلة من الناس بعامة سيكونون دوماً في حاجةٍ ماسّة إلى التوعية والإرشاد. وبذلك فإنَّ الشعبوية الكمالية تكون مصحوبةً عادةً بفكرة وجود طليعةٍ مُستنيرة، ومن ثمَّ وجود نخبة سياسية شعبوية تقود عملية بناء الدولة الحديثة. غير أنَّهُ وفي مطلع الخمسينيات المنصرمة، أدى التحول إلى التعددية الحزبية والتنافس السياسي إلى تغيير عميق لمبادئ الشرعية السياسية هذه. فحزب المعارضة الرئيس، أي الحزب الديمقراطي، وهو حزب محافظ وليبرالي، قد اعتمدَ بشكل كبير على انتقاد هيمنة النخب البيروقراطية التي انقطعت عن عامة الشعب التركي، وشدَّد على فكرة إعادة الكلمة للشعب وإدانة النخبوية الكمالية، ليُحقِّقَ هذا الحزب بذلك نقلةً نوعية من حيث تركيزهِ على أنَّهُ لم يعد الشعب بحاجة إلى التوجيه أو الإشراف بواسطة بيروقراطية السلطة السياسية[34].

على أية حال، توجد هناك مجموعة من القوى المُحرِّكة للنظام السياسي الشعبوي في الشرق الأوسط؛ والتي لعبت دوراً مباشراً في تحديد طبيعة الأنظمة الشعبوية العربية بخاصة. حيث نجد أنَّ سياسات الدول الشعبوية العربية بخاصة تقع في مكانٍ ما بين

تعريف أنظمة الحكم السلطوية وبين تعريف الأنظمة الشمولية. فقد كانت شؤونها تَتَمَحورُ، ولو بدرجاتٍ متباينة بين حالةٍ وأخرى، حول ثلاثة أقطابٍ مركزية وهي: رئيس الجمهورية، والجيش، والحزب. وبذلك، فإنَّ الذي تمخَّضَ كان مزيجاً من دولة–رئيس، ودولة–أمنية التي بدورها تضم جوانب من الدولة البوليسية أو دولة المخابرات، وكذلك دولة–الحزب **Partitocrazia** التي تُهيمن على النقابات والجمعيات. ويكون توجيه البيروقراطيبة المدنية واخضاعها للسيطرة بيد هذه الأطراف الثلاثة. فأما تعبئة الناس وتوجيههم ضمن هذا النظام، فهي عملية في جزءٍ منها ذات صفة كاريزمية (من خلال الزعيم)، وفي جزءٍ منها أيديولوجية وسياسية (عبر الحزب)، وفي جانبٍ آخر منها تنظيمية (من خلال البيروقراطية وأحياناً الجيش). ففي مثل هذه الأنظمة يغدو "للزعيم دوراً حاسماً الى أبعد حد وهو (ملكٌ رئاسي)، أي أنَّهُ يمتلِكُ ولاية دستورية أو ولاية تستمر مدى الحياة واقعياً... وإنَّ رئيساً للجمهورية في دولةٍ راديكالية شعبوية عربية لا يترأس الدولة زمناً طويلاً فقط، بل يتمتَّعُ بقدرٍ كبير من النفوذ السياسي؛ فالدولة إنَّما تتجسَّدُ تقريباً فيهِ "هو" **(L'é tat, C'est Presque Lui)**[35]. وكذلك، هناك مَرْكَزة للسلطة الاقتصادية وتوحيدها في دائرة قرارٍ واحد مع السلطة السياسية. أي يتم دمج السلطتَين السياسية والاقتصادية في سلطةٍ واحدة، كما جرى إدماج "المواطنة" و"أسباب العيش" في دائرة واحدة، فأضحى وجود المواطن مَحكوماً بعلاقةٍ أُحادية الاتجاه وهي (الأمر–الطاعة) دون وجود أدنى فصلٍ بين المجالَين العام والخاص، "وبدون ولاءاتٍ منقسمة، وبدون مراكز متوازية للسلطة، وبدون مَلاذات أو أيِّ مكان يُسعى اليه". بيدَ أنَّ المهم هو التأكيد على شرعية الحكم في ضوء الاهداف بدلاً من الشرعية في ظلِّ الاجراءات والمُنجزات. إذ "أنَّ المَهَمات والحَمَلات بالإستيلاء على ذُرى جديدة أو لِسحق الشرور" تحلُّ محَّل الأُطر القانونية بصفتها لغة الدولة. وبمعنى أدَّق، فإنَّ نجاحَ الأداء أضحى أقل أهميةً من واقع المَهمات: وبالتالي فإنَّ بإمكان زعماء مثل جمال عبدالناصر أنْ يَعجزوا عن الدفاع عن أرض الوطن في حربِ العام **1967**، الا أنَّ ذلك يُغفَرُ لهم بل ويستطيعون الاستمرار في دائرة الحكم[36].

وكانت بداية نجاح الاسلام السياسي من حيث التأثير في السلطة قد ترافقت مع اغتيال الرئيس مُحَمَّد أنور السادات في العام **1981**، وذلك في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران في العام **1979**، بعد أنْ استنفذت الأنظمة العسكرية التي انبثقت من الانقلابات العسكرية معظمَ امكانات الدولة المادية والمعنوية. فلم تتمكن تلك الأنظمة من تحقيق الاستقلال السياسي وبناء دولة حديثة، ناهيكَ عن بناء دولة الوحدة العربية والذي من أجلهِ اتقدتْ جذوة القومية العربية[37]. بعبارةٍ أُخرى أكثر وضوحاً، فإنَّهُ في ظلِّ استمرارية القبضة المُحْكَمَةِ للعسكر، غدا من الصعب على عناصرٍ من مؤسستهم الحاكمة أو من بيروقراطية الدولة بأكملها أنْ تتمرَّدَ على النظام السياسي. لذلك، كان على جميع التحديات الممكنة للوضع القائم أن تأتيَ عملياً، من مجموعاتٍ هي في الأساس طَرَفية ومُهمَّشة بالنسبة الى مؤسسة الدولة، بحيث تُعبّرُ عن نفسها باستعمال لغةٍ دينية احتجاجاً على الدولة العلمانية الحديثة، وعلى نُخبتها العسكرية والتكنوقراطية والرأسمالية–الدولتية. وعليه، يُمكن النظر الى ظاهرة الاسلام السياسي على أنَّها بمثابة ردَّة فعلٍ لازمتْ عملية بناء الدولة الحديثة في الشرق الأوسط. فبينما كانت النُخب الحاكمة تتمسّك بالسلطة وبأقصى درجةٍ ممكنة من الضَرَاوة، بحيث أنَّ "الدولة" التي يُديرونها لم تُخفِق في تحقيق أهدافها المُتنَبأ بها في تعبئة ودمج الطبقات الأقل حظاً وانتفاعاً في ظلِّ نظام سوسيو–اقتصادي جديد فحسب، بل باتت أيضاً عاجزةً عن حلِّ الأزمات الداخلية، ناهيكَ عن عجزها المستمِّر في المحافظة على "الشرف القومي" بعد قرابة ربع قرنٍ من الهزائم العسكرية على يدِ اسرائيل. وفي مثل هذا السياق، وبينما كانت تحرم الآخرين من حقِّ المحاولة، فإنَّ البورجوازية البيروقراطية في الدول العربية بخاصة ولا سيّما نواتها العسكرية الهامّة ستجعل من المحتَّم تقريباً أن تكونَ هناك امكانية كبيرة لحدوث التغيير على يد الجماعات الاسلامية الواقعة في أطراف وهوامش مؤسسة الدولة العلمانية[38]. ففي مصر وتونس على سبيل المثال، نجد أنَّ الحركات الاسلامية تستمِّدُ الجزءَ الرئيسي من أعضائها من جماعاتٍ اجتماعية شملها الحراك الاجتماعي نتيجة للسياسات الاقتصادية الناصرية والبورقيبية، لكنها حُرِمتْ من الفرص الملموسة للتقدم الاجتماعي بسبب تغير

السياسات الاقتصادية نفسها لنظام الحكم. بحيث كان أكثرهم من المهاجرين الجُدد الى أحزمة الفقر المُدقِع التي بُنيتْ في محيط مركز الدولة والمدن الرئيسية الاخرى، أو من ذوي تعليمٍ عالٍ غير أنَّهم قلقون بشأن امكانية تشغيلهم، أو مِن الذين حصلوا على وظائف حكومية لا تنطوي على أيّ مُحتوى مِهني حقيقي وبشروطٍ مالية وتشغيلية مُتدنية[39].

تأسيساً على ما تقدَّم، نلاحظ أنَّهُ تُفسَّرُ ظاهرة اقتران الإسلام السياسي في الشرق الأوسط بالتوجهات الشعبوية وذلك في ضوء الشعور العام بالإحباط نتيجة فشل السياسات التنموية، وبسبب العولمة الاقتصادية أيضاً[40]. أي بمعنى أنَّهُ في الوقت الذي كان اليساريون يتصدرون الساحات الثقافية في مصر والعراق وسوريا وغيرها، إذ كانوا يَنهلون من معاني ومفردات الحرية ناهيكَ عن تطبيقاتها، رافعين شعار التقدمية والتطور الحتمي، وفي ظلِّها يخوضون المعارك مع الأنظمة العسكرية، كان الإسلامويون في الجانب الآخر يتحيّنون الفرص. غير أنَّ النكسات العسكرية قدمت لهم فرصةً ثمينة، بحيث فقدت النزعة الوطنية والتقدمية رَونقها بعد العام 1967، ورافق ذلك لجوء تنظيم الإخوان المسلمين الى استعمال مشاعر الخوف والذُعر لتحريك الجُموع، كما استغلَّ مشاعر الاستياء والاحباط تجاه فشل البرامج التنموية بهدف الوصول إلى السلطة[41]. وفي نفس هذا الاتجاه، وبسببٍ منه في المقام الأول، نجد وللمفارقة أنَّ شعبوية تنظيم داعش الارهابي، ليست حالة نقيضة أو استثنائية في الشرق الأوسط، بل هي بمثابة عارضٍ لِمرض أكبر يتمثل في فشل تجارب "الدولة العربية الحديثة" فشلاً بُنيوياً، ناهيك عن الفارق الشاسع بين الدولة الحديثة كبنية فكرية وبين الدولة العربية كمؤسسات وواقع حال، كما في سوريا والعراق وليبيا واليمن، فضلاً على فاعلية اللاعبين العِرقيين والطائفيين دون مؤسسات الدولة وغياب مشروعها التنموي بعامة. ومن ثمَّ، تحولت المكوِّنات الثقافية إلى مَلاذات وكيانات طائفية سياسية أو استبدادية وعلى النحو الذي يُغذي بدورهِ استمرارية تنظيم داعش وتكوينهِ العقائدي، كما أنَّ صعود الشعبوية عالمياً قد عزَّزَ بدورهِ من وجود داعش وخطابهِ السياسي العقائدي والتعبوي[42].

رابعاً– الشعبويات العربية وخصائصها من منظور مقارن

لقد تميَّزتْ نُظُم الحكم الشعبوية العربية بخاصة بعددٍ من الخصائص والتي يُمكن تحليلها ومقارنتها مع امتدادات هذه الظاهرة في دولٍ ومناطق أُخرى من العالم وعلى النحو التالي:

1– من حيث كونها حركة طبقية حَضَرية:

في حين أنَّ الفاشية حركة سياسية تتمتَّع بشيءٍ من دعم الطبقة العليا وتَستهدِفُ الحؤول دون تسييس الطبقات الدنيا، وبشكلٍ خاص الطبقة العاملة وما دونها، والدفع بها الى خارج الحلبة السياسية، نجد أنَّ الشعبوية بخلاف ذلك وفي معظمها هي حركةً نابعة من الطبقة الوسطى، تقوم بتعبئة وتحشيد الطبقات الاجتماعية الدنيا وخصوصاً فقراء الحَضَر، وذلك بإغرائهم للإنخراط في عالم السياسة. فالشعبوية لا تقتصر على نظامٍ سوسيو–اقتصادي معيّن، بل ترتبط بالسياسة الانتقالية أو المرحلة المُبكِّرة لِنظام اقتصادي قائم أصلاً على أساس التصنيع والاستعاضة عن الاستيرادات، مما يفتح بدورهِ البابَ أمام البروليتاريا والتكنوقراط معاً للإستفادة منه في وقتٍ واحد، ليقودَ ذلك الى ايجاد الظروف اللازمة لقيام تحالفٍ طبقي مفتوح بين الطبقات الشعبية الحَضَرية وزعامةٍ من أبناء الطبقة الوسطى بهدف تغيير الوضع القائم. فأنظمة الحكم الشعبوية العربية مثلاً صاغتْ خطابها السياسي وتحالفاتها الطبقية لِتمييز موقفها المُناهِض لكتلة السلطة الاوليغارشية المتكوّنة من: طبقاتٍ تجارية–حضرية وريفية– مالِكة للأرض (محلية وأقَلَوية وأجنبية). وهو ما يُميّزُ هذه الشعبوية العربية عن الشعبوية التركية المعاصرة مثلاً، والتي هي النقيض المميَّز لِكتلة بيروقراطية دَوْلَتية، أي هي بالضدِّ من بيروقراطية النظام السياسي نفسه وبُنيتهِ الايديولوجية[43]. علاوةً على ذلك، هناك أسبابٌ كثيرة تُحفِّزُ تلك الزعامة للسعي من أجل إحداث تغييرٍ في "الوضع القائم"، ويشتمل ذلك على تفاوت المكانة الاجتماعية داخل التحالف الطبقي بذاتهِ، وبروز شعورٍ قوي بالظلم الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني وتأخُّر تنمية المجتمع بعامة. ومع أنَّ الحركات الشعبوية لا تنشأ من قبل عامة الناس أنفسهم، إلا أنَّها تقوم بتعبئتهم وغالباً ما تلجأ الى استغلالهم

سياسياً. بحيث أنَّ ما يَجْمَعُ بين هذه الجماعات المتفاوتة هو "الكراهية المُحتَدِمة تجاه الوضع القائم"، كما أنَّ من شأن الشعبوية أنْ تُطوِّرَ "أيديولوجيا مُزيَّفة وتُفصِّلها على مقاس اللحظة". أي أنَّها لا تمتلك نظرةً عالمية شاملة وهادفة الى تشكيل الفرد والمجتمع اجتماعياً، بل أنَّ الأنظمة الشعبوية تَميلُ الى أنْ تكونَ سلطويةً أكثر منها شمولية. بحيث يغدو هدف سياسات "التشاركية" لنظام الحكم مُتجسِّداً في ترسيخ سلطة النظام وزيادة الاستقلال الذاتي للدولة. وفي سبيل ذلك، سَعَتْ الأنظمة الشعبوية العربية بخاصة شأنها شأن نظيراتها في أمريكا اللاتينية، لا الى تعبئة قاعدةٍ شعبية واسعة فحسب، بل وإحكام السيطرة على تلك القاعدة ثم جعل علاقات الجماعات المؤيِّدة لها جزءاً من هيكلية الدولة وعبر سياساتها "التشاركية" نفسها. فالأخيرة تتجسّدُ في منح المؤيدين مجموعة المنافع والمكافآت المالية والرمزية، ثم تشكيل بُنى تنظيمية مُسيطَر عليها مركزياً لِربط الجماعات الداعمة لها مباشرةً بمؤسسات الدولة. فوفقاً لِتَعبيرِ نزيه الأيوبي: "لم تكن هذه التشاركية نمطاً جديداً من أنماط الدولة أو المجتمع، بل كانت بالأحرى طريقةً جديدة لتنظيم القطاع الشعبي من خلال ربطهِ ربطاً خاضعاً للدولة الشعبوية، مما سهَّلَ دمجهُ الاجتماعي وتفعيلهُ السياسي المُسيطَر عليهما في حقبةٍ اتسمت بحركة تمدينٍ وتصنيعٍ سريعة". أي أنَّ التجارب الشعبوية في الشرق الأوسط بعامة لم تستطع المَساسَ بالطبيعة الشعبوية لنظام الحكم دون أنْ يُهدِّدَ ذلك بِتفكيك تحالفها الطبقي. فقد كان تحالفها الطبقي "توزيعياً" في جوهرهِ للمنافع والامتيازات، ولهذا فإنَّهُ ضمَّ بصورةٍ رئيسية طبقاته ومجموعاتهِ الاجتماعية المكوِّنة ضَمَّاً اقتصادياً بينما كان يُقصيها سياسياً[44].

2- من حيث كونها أنظمة تعبوية وتحشيدية:

إنَّ الأنظمة الشعبوية العربية كان محَّل اهتمامها السياسي متجسِّداً في كيفية ايجاد الترتيبات المؤسساتية المُناسبة التي تستطيع تزويد النخبة الحاكمة بدعمٍ واسع من القوى الاجتماعية، مع ضمان تمتعها في الوقت نفسهِ بسيطرةٍ أكبر على هذه القوى بعينها. وذلك أولاً من خلال "اتحادات سياسية" تحل محل المجتمع المدني بأكملهِ، مثل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في مصر وغيرها من الاتحادات والجمعيات المهنية والنسوية والثقافية، فهي تغدو بمثابة منابر للأيديولوجيا الحاكمة، لِتُصبح بذلك القاعدة مقلوبة

وهي: أنْ يَكتَسِبَ المجتمع المدني شرعيتهُ من الدولة عوضاً عن أنْ تكتسِبَ الدولة شرعيتها من المجتمع المدني[45]. فالخطاب الشعبوي في الشرق الاوسط– رغم تنوعهِ بين العروبي والاسلامي– يَتقاسَمُ في سياقهِ التعبوي مجموعةً من الخصائص، لعلَّ أبرزها أنَّهُ: خطابٌ للتضليل الكلامي والسجالي في المقام الاول، وهو أيضاً خطابٌ تبسيطي، وتحريضي: ضد النخب وضد الأجانب وحتى ضد المُجدِّدين في الفقه الإسلامي والعلمانيين، كذلك هو على الضدِّ من الديمقراطيين ودُعاة اليمين واليسار السياسي بعامة. وبالتالي، فإنَّ قوة تأثير كلمات الخطاب الشعبوي لا تكمن في قوة مشروعهِ المثالي، بل في صدى المواطنين الذين يتأثرون بالقيّم العليا، وجاذبية الشخصيات السياسية، والعاطفة الظرفية[46]. فالحشود المُعبئة تَقِفُ مُناهِضةً من النخبة الثقافية والسياسية، وبخاصة الموجودة منها في الأوساط الأكاديمية والثقافية، فانتقاد النخبة السياسية ومُهاجمتها يُعَّدُ من أكبر مميزات الشعبوية. كما أنَّها بالضدِّ من التعددية الحزبية والديمقراطية، إذ ترى أنَّ هذه الأخيرة تحوي مجموعة من النواقص التي تتعلق بالتمثيلية السياسية، فهي لا تعني تمثيل جميع أفراد الشعب. كما ذكر (تاغييف) في هذا الشأن عددًا من خصائص الشعبوية: أولها أنَّها تمثل "ثورةً ضد النخبة"، وهي تزعم أنَّ السياسة أمرٌ سهل ويمكن إدراكها وممارستها من قبل الجميع، وأنَّ اعتبار كون السياسة معقدة ليس الا مكيدة وضعها النخبويون لإبقاء المواطنين العاديين خارج دائرة المشاركة السياسية وصناعة القرار. وأنَّ معظم جمهور الخطاب الشعبوي هم من الأميين والفقراء خصوصاً في المناطق الحضرية، أي الشرائح الاجتماعية التي وصفها كارل ماركس بـ(البروليتاريا الرثّة) أو قاع المجتمع، مما "يُسهِّلُ أمر تضليلها وحتى اغوائها بغية دفعها نحو المغامرة والفوضى". لِكون هذه الطبقة المهمَّشة تعيش في بيئةٍ مجتمعية من التهميش الحاد وعدم الرضا الشديد، وبالتالي يُحاول الشعبويون استغلال استيائها وعدم رضاها عبر ما يلي:

1) الحديث عن الوضع الاقتصادي من خلال التشديد على التفاوتات الاجتماعية الحادة، وكذلك ضعف وهشاشة وضع الطبقة العمّالية الرثّة

التي تعيش في ظروف العيش والعمل السيئة، وهو ما يُطلِقون عليهِ تسمية "الإفقار العام للمجتمع".

2) الحديث عن الانحطاط الأخلاقي والقيَمي في المجتمع، وفقدان المجتمع للقيم المرجعية والهوية الوطنية، وتراجع الطابع المدني، وبالتالي تَرَاخي الرابطة الاجتماعية وتفكّكها[47].

3) إنَّ ما هو جوهري في الخطاب الشعبوي ليس دفع الجمهور إلى التأمل والتفكير، ولكن المهم هو حشدهم ودفعهم للإنخراط في السياسة كمؤيِّدينَ ومُتحمسين لِدعاة الخطاب، ولا سيَّما إذا كان المؤيدون ينتمون أصلًا إلى مجموعات مُهمشة أو غير مُبالية بالشأن السياسي بعامة[48].

والى جانب كلِّ ذلك، تبرز ظاهرة التشاركية الشعبوية العربية في مراحلها المُبكِّرة، ولغرض الفوز بدعم الطبقات الدنيا وتيسير اجتذابها الى الحَلَبة السياسية، ستشتمل السياسات الشعبوية على تقديم سلسلةٍ واسعةٍ من المَزايا الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وحيث أنَّ استراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد تميلُ الى النجاح في مراحلها الاولى، فإنَّ أنظمة الحكم تميلُ بدورها الى أنْ تكون إدماجية وضَمّية بدرجةٍ أكبر من أنْ تكونَ قَسْريةً في سياساتها[49]. فالنخب الحاكمة العربية، حينما وقعتْ أسيرةَ الحَيرة في الاختيار ما بين "التنمية" و"الرفاه"، نجد أنَّها اختارت "إدامة الرفاه" بدلاً من العمل على تحقيق التنمية، لِكي لا تزعزِعَ أساس بقائها السياسي وعلى المَدى القصير. بحيث تمَّ تيسير ذلك نسبياً عبر توفير بعض المصادر المعقولة من الاموال الاجنبية أو العائدات من النمط الرَيعي، كما حدث في حالات عدّة مثل: مصر وسوريا، اللتَين تَلَقَّتا الدعم من دولٍ عربية وأجنبية وكذلك من التحويلات النقدية التي كان يُرسِلها مواطنوها العاملون في الدول المصدِّرة للنفط. وفي ظلِّ غياب المجتمع المدني، رويداً رويداً، أضحتِ التجمعات القائمة على المصالح، (مثل التجار ورجال الاعمال)، وكذلك التجمعات الثقافية (مثل الجمعيات والتنظيمات الدينية) مسموعةَ الصوت، وقد يضطر النظام السياسي في نهاية المطاف الى الانفتاح على الديمقراطية. فمن خلال اقتراحها شكلاً محدداً من الديمقراطية، كما في مصر

والجزائر وكذلك في تونس وسوريا ولكن بدرجةٍ أقل قبل العام **2010**، فإنَّ الدولة بذلك ستتخلّى عن بعض سلطاتها في صنع القرار لِصالح مجموعات المصالح تلك مقابل قيام هذه المجموعات بضمانِ التزام اعضائها بتنفيذ هذه القرارات أو تلك. ومن ثمَّ، فإنَّ من الممكن في حالة مصر على الاقل، أنْ يتطور نظام الحكم لاحقاً باتجاه أنموذجٍ مقيَّد من الديمقراطية والتشاركية المجتمعية وعلى نهج النموذج التركي، بحيث تظل الدولة مستمرةً في لعب دور "مهندس تمثيل الاتحادات" وتشكيلها وتعبئة أعضائها[50]. ففي هذا النموذج وفي ظلِّ حكم حزب العدالة والتنمية، نجد الأخير قد فاز في الانتخابات النيابية التركية للعام **2002**، بحيث حَظيَ بِدَعمٍ شعبي واسع النطاق والذي تأرجح بين (**40-50٪**) من مجموع الأصوات، وأنَّهُ لا يزال يحظى بدعم انتخابي لافت للنظر، فهو مستمرٌ في دائرة الحكم بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً. الا أنَّ ذلك لا يمنع من كونهِ حزب السلطة ويتميَّزُ أيضاً بخطابه الشعبوي، والواقع أن العلاقة المباشرة بين الزعيم والشعب قائمة إلى حد كبير، إذ أنَّ "هنالك عددٌ لا يُحصى من الرصاصات التي يُطلِقُها الرئيس رجب طيب أردوغان في الاجتماعات وسط الحشود الصغيرة، مُستغِّلاً المنبر الديني، ويتحدث باستمرار عن أصولهِ الشعبية، وطفولتهِ في حي متواضع في مدينة اسطنبول، حيث كان يبيع المناديل في الشارع". مما سَمَحَ هذا الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية بأنْ يحكم بمفردهِ ويُقلِّلَ بشكلٍ كبير من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية التي يُعَّدُ تدخلها اليوم مُخالِفًا للسيادة الشعبية[51].

3- من حيث كون الشعبوية ليست إشتراكية:

لقد أُطلِقتْ في كثيرٍ من الأحيان صفة الاشتراكية على أنظمة الحكم العربية في مصر وسوريا والعراق وكذلك السودان وليبيا واليمن، بيدَ أنَّها وعلى الرغم من استعمالها الشعارات الاشتراكية وتطبيقها لِسياساتٍ اجتماعية وترتيباتٍ مؤسساتية تُذكِّر المرء بأنظمة الحكم الاوروبية الشرقية، الا أنَّه من المُضلِّل وصف أنظمة الحكم العربية هذه بكونها إشتراكية. بل من الصواب القول بانها مجموعة أنظمة راديكالية ذوات اهتمامات "سياسية" في المرتبة الاولى[52]. فقد عَمَدَتْ الى تبني ممارساتٍ تَغْلِبُ عليها صفة "الدَوْلَتية

Estatism" وليس الاشتراكية. فهي شبيهة بما يُطلِقُ عليهِ أنطونيو غرامشي تسمية "الدولة التشاركية". فصحيحٌ أنَّ سياساتها العامة كانت تنحو بصورةٍ متزايدة منحى "الرفاه العام"، بل ومنحى "مساواتي" الى حدٍّ كبير (مثل: الاصلاح الزراعي، التوسع في التربية والتعليم، توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، دعم السلع الاساسية)، غير أنَّ هذه السياسات هي مما أوجبتها تحالفاتها الطبقية في ذلك الوقت، ولغرض مجابهة الاوليغارشيات القديمة والوقوف بوجه التحديات الخارجية فحسب. فمثلاً في حالة العراق، نما الدور الاقتصادي للدولة في أعقاب انقلاب تموز **1958**. ومع ذلك، بَقيَ القطاع الخاص مُهيمِناً ويُسهمُ بحوالي (**78**%) من اجمالي الدخل القومي وحوالي (**71**%) من صافي الانتاج المحلي (باستثناء عائدات النفط) في العام **1960**. ولم يحدث الا في العام **1964** قيام الحكومة باصدار المراسيم الاشتراكية التي أمَّمت الشركات الصناعية والتجارية الرئيسية وقطاع المصارف وشركات التأمين. ويبدو أنَّ الباعثَ الجوهري وراء التأميم كان هو الاعتبار (السياسي)، أي الحاجة الى جعل النظام الاقتصادي العراقي أشبه ما يكون بنظيرهِ في مصر وسوريا لغرض تسهيل اقامة مشروع الاتحاد بين الدول الثلاث والذي كان أصلاً مَوضِعَ تفاوضٍ فيما بينهم إبان تلك المرحلة. ومع انقلاب البعث الثاني في العام **1968**، أتتْ موجةٌ جديدة من السياسات الاشتراكية، وكان الباعث (سياسياً) وفي هذه المرة أيضاً، وتجسَّدَ في الحاجة الى سحب البساط من تحت أقدام (الحزب الشيوعي العراقي) الذي حَظيَ آنئذٍ بتأييدٍ طبقي وأيديولوجي واسع داخلياً. لِتقودَ السياسات البَعثية الى وضع قطاع التجارة الخارجية والداخلية وقطاع الصناعة في يَدِ الدولة العراقية[53]. ومن ثمَّ، ووفقاً لتعبير برهان غليون، أنتجتِ العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، "واحدةً من أكبر التجارب التاريخية التي عَرَفتها الجماعات إحباطاً من الناحيتَين المادية والمعنوية... فلن يتأخرَ الوقت حتى يُجبِرَ انسداد آفاق التنمية الأنظمةَ التقدمية العربية على تقليص مطامحها، وتحويل مشروعها التنموي الى مشروع تنمية مصالح الدولة والمجموعات المرتبطة بها، وفي موازاة ذلك تنمية الشوفينيات المحلية بدلاً من التنمية الوطنية المنشودة"[54].

وما يُؤَكِّدُ خواء المشروع الشعبوي العربي فكرياً هو، أنَّ أنظمة الحكم الشعبوية كانت مستعدة أيضاً أن تتولّى الاشراف بنفسها على تنفيذ برامج اللَبْرَلة الاقتصادية والخَصْخَصَة بعامة. ولم تكن هناك قوى اشتراكية شعبيةً كانت أم بيروقراطية عازِمة على مقاومة مُخططات أنظمة الحكم الهادفة الى النكوص عن الكثير عن السياسات (الاشتراكية) السابقة. فالصراعات السياسية في هذه الدول "لا تضع العمل ضد رأس المال" في سلسلة أولوياتها، وبدلاً من ذلك، إنَّها "تضع المجتمع المدني ضدَّ الدولة". ذلك أنَّهُ في ظل الظروف الحالية للعولمة، أي عولمة عملية الانتاج وعولمة سوق العمل معاً، فإنَّ التحالفات الرأسمالية الخارجية تبدو أكثر نفعاً لبورجوازية الدولة من الائتلافات الشعبوية المحلية. فالنظام الشعبوي يُصبِحُ لزاماً عليهِ التخلي عن سياسات الرفاه، غير أنَّ هذا لم يكن سوى عملية تكييف ضمن النظام الشعبوي نفسه، وليس تراجعاً عن التزام (اشتراكي)، فهذا الالتزام أصلاً لم يكن موجوداً على أرض الواقع[55]. مما يعكسُ ذلك فكرة أنَّ القاسم المشترك بين الحركات الشعبوية بعامة، يتجسَّدُ في كونها تتمخَّض عن أزمة عدم الثقة في النظام السياسي ومؤسساتهِ. فهذه الأخيرة ستغدو من منظور الشعبويين غير قادرة على مواجهة التحديات والازمات الراهنة، سواءً أكانت تحديات ذات طبيعة تقليدية أو ديمقراطية أو سلطوية. ذلك أنَّ وظيفة المؤسسات السياسية، وبسبب الأزمات الهيكلية للدولة، أضحتْ مُتمثِّلةً في مجرد التوسط بين عامة الناس وبين نخبهم السياسية، ووفقاً لمنظور برتران بادي، (عندما يصبح الناس غير واثقين في مؤسساتهم الحاكمة، فإنَّهم من الناحية المنطقية سوف يرفضونها ويُطالِبونَ بنظامٍ سياسي جديد بلا وسطاء: فالتصاق الجماهير بشخصية الزعيم دائمًا ما يكون مطلباً هيكلياً لِجميع الشعوب تقريبًا). كما أنَّ فشل حركات التحرر الوطني والدول حديثة الاستقلال في إنهاء الاستعمار، والذي يُعَّدُ (واحداً من أكثر الأعمال الدرامية تكلفةً والتي عانَينا منها في القرن العشرين، قد أفضتْ في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى انعدام كبير للثقة في أوساط السكان بمؤسساتهم السياسية، لأنَّ هذه المؤسسات كانت مُستورَدة، ومُشَخْصَنة، وفاسدة)[56].

وبكلماتٍ وجيزة، كانت الأنظمة العربية الراديكالية تُطبِّق مَزيجاً مميَّزاً من سياسات "الدَوْلَتية" والرفاه الاجتماعي (أي الشعبوية). وكلَّما كانت الأنظمة تُواجِهُ

مشكلاتٍ متزايدة، كانت تفقد الكثير من خاصيتها الشعبوية وتعتمد ترتيبات "تشاركية" أكثر إتقاناً، وذلك بهدف احتواء حالات الاحتقان وعدم الاستقرار الداخلي. ولكنَّ ذلك لم يمنع دون أنْ يشهدَ الشرق الأوسط انتفاضات شعبية منذ أواسط العام **2010** في سعي حثيث من اجل تبديل أنظمة الحكم الاستبدادية والمُهترِئة. بحيث أفسحت سياسات "الافقار العام للمجتمع" التي عمل الاستبداد على ترسيخها منذ التسعينيات المنصرمة بخاصة، ناهيك عن الطبيعة العَفوية للانتفاضات الشعبية، أفسحت المجال قُبالة صنَّاع الخطاب الشعبوي الاسلامي، الذين لم يكن لهم أيَّ دور في إطلاق الاحتجاجات الشعبية كي "يتدخلوا سلبًا ويسرقوا الشعب بعد تعيين أنفسهم المدافع عنه". ويمكن ملاحظة هذه الشعبوية البارزة في حالتَيَ سوريا والعراق، أو في الدول التي تمكنت فيها الانتفاضات الشعبية من إزاحة رأس النظام الحاكم، مثل: تونس ومصر واليمن وليبيا، أو في دول عربية أخرى لم تشهد انتفاضات كالمغرب[57]. فقد تمَّ تكريس الشعبوية السياسية فيها بتأييدٍ دولي أو أمريكي على الاقل، وهو ما تجسَّد عملياً في دعم شعبوية الإسلام السياسي. بحيث نَجَمَ ذلك عن تحوّل استراتيجي في طريقة تعامل أمريكا مع الاسلام السياسي في ضوء القناعة بأنَّهُ بمثابة التركيبة السياسية المناسبة للدولة العربية. فالمهم من المنظور الأمريكي هو ترويضهُ سياسياً، ثم عدم التدخل في أدائهِ السياسي. وهذا ما أعطى جماعة الإخوان المسلمين في زمن ثورات (الربيع العربي) شرعيةً خارجية حتى قبل أنْ تَكتَسِبَ الجماعة نفسها شرعيتها على الأرض.

الخاتمة

إنَّ الشَعْبَوية في الامكان تعريفها بأنَّها نَهْجٌ سياسي يَضَعُ الشعب بالضد من النخبة السياسية والاقتصادية المهيمنة. إذ أنَّ الشعور بالتهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي في أوساط عامة الناس بفعل سياسات نظام الحكم، وفشلهِ في بناء الدولة الحديثة، حتى وإنْ كانت عملية استلام السلطة فيها تجري بطرق ديمقراطية، فإنَّ ذلك

الشعور العام يُعَّدُ بمثابة الدافع الجوهري وراء النفور الشعبي من السلطة السياسية وسياساتها العامة. وفي عالمٍ عربي مفتَّت ومليء بالأزمات الهيكلية وشرقٍ أوسط متقلِّب ومتناحر الى حدٍّ بعيد، بِكُلِّ ما تَحمِلهُ هذه الكلمات من معاني، فإنَّ خطاب الشعبوية الاسلامية أو العروبية ربَّما سيدفع المنطقة الى المزيد من التفتيت والفقر والجوع. فحتى لو إنتهتِ النخبة المهيمنة الى تبني الديمقراطية النيابية في أحسن الاحوال، فإنَّ الأخيرة ستغدو سائرةً عملياً في وادٍ وعامة الشعب هم في وادٍ آخر. ذلك أنَّ فاعلية تأثير الشعبوية السياسية في دول الشرق الاوسط، تُؤَكِّدُ على حقيقة يتجاهلها الكثيرون وهي أنَّ أصل المشكلة تكمن في "الدولة" بعينها، وفي مشروع بنائها بخاصة. فهي دولة الثنائيات التناقضية الى حدٍّ كبير، إذ انَّها دولة وحدوية عروبية وقُطرية في الوقت نفسهِ، كما هي دولةٌ حديثة وكلاسيكية، كذلك دولة علمانية وطائفية دينية، ودولة نُخبوية وشعبوية، أو هي دولة الأغنياء جداً والفقراء للغاية في آنٍ واحد.

Populism in the Middle East: Discourse and Comparative Characteristics

Abstract:

The premise of the study is that populism is a process of building political views and critical intellectual orientations among the general public. It is transformed into mass beliefs by mobilizing the society ideologically and continuously in order to reach or control the circle of authority. We distributed the study topics to four sections: In the second, we will discuss the contents of contemporary populism and how other forms of populism evolved historically. The third is to discuss the political discourse of populism among the military regimes and the comparative Islamic parties in the Middle East, especially in terms of the essence and the intellectual foundations. The fourth section seeks to examine the characteristics of the populism and its continuity in the Arab region in particular, ie the causes of emission and the comparative characteristics of the comparative to the conclusion.

---

[1] - **G. Alexinsky, La Russie moderne, Paris, Flammarion, 1912, in-8° p. 324.**

وللمزيد من التفصيل ينظر: عبد الحميد العيد الموساوي وحسام الدين علي مجيد، الشعبويات السياسية: التاريخ وماهية الخطاب في الشرق الاوسط، صناعة الخوف،كتاب المسبار عدد (**146**)، **2019**، ص ص**219**–

250.وللمزيد من التفاصيل حول دلالات: "الشعب **People**" و"الشعبي **Popular**" والشعبية "**popularity**" أنظر: جون ستوري، "الشعبي **Popular**"، في، طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، **2010**، ص ص **431**– **433**، **435**. أنظر أيضاً غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، **2005**، ص **255**.

[2] إنَّ غالبية دُعاة النظرية الماركسية–اللينينية يُشدِّدون إما على كون الشعبوية تدخل في دائرة الاشتراكية المثالية أو أنَّها ذات طبيعة تلفيقية ومحرَّفة في أحسن الاحوال. للمزيد من التفاصيل أنظر تعريف مصطلح "الشعبوية" من قبل مجموعة الاكاديميين السوفييت في: م. روزنتال وب. يودين (اشراف)، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، **2006**، ص ص **261**– **262**. وحول امتداد استعمالات الشعبوية الى جوانب الأدب والفنون والثقافة أنظر أيضاً:

Philippe Roger, "Une notion floue et polysémique", sur le monde.fr, 10 février 2012. For more details see also, Guy Hermit, "Populist movement", in, Bertrand Badie et al., International Encyclopedia of Political Science, Vol.6, London, 2011, pp. 2070-2075.

[3] أنظر: طلال الميهني، في هجاء الشعبوية، جريدة المستقبل اللبنانية، **2013/4/14**.

[4] **Philippe Breton, La parole manipulée, Edition La Découverte, p.114.**

[5] **Diego Fusaro, L'Europe et le capitalisme: Pour rouvrir le futur, Editions Mimesis, 2016, p.10.**

كما يُعرِّفُ (دانييل ألبرتازي ودانكان ماكدونيل) الشعبوية بأنَّها: "آيديولوجية المُعارضة التي تقود شعبًا صالحًا ومتجانسًا، وذلك على الضدِّ من مجموعة النخب والجماعات ذات المصالح الخاصة في المجتمع، بحيث يجري إتهام هذه النخب وجماعات المصالح بحرمان (أو محاولة حرمان) شعبٍ ذي سيادة من حقوقهِ وممتلكاتهِ ناهيك عن هويتهِ وحريتهِ في التعبير"، أنظر:

Daniele Albertazzi et Duncan McDonnell, « *Twenty-First Century Populism* », Palgrave MacMillan, 2008, p. 3. See also Kenneth H. Tucker Jr., "Populism", in, Brayan S. Turner, (ed.), The Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press, Cambridge, 2006, p. 499.

Jean-Paul Brighelli, « Alain de Benoist: pourquoi le populisme est populaire », sur causeur.fr, 31 mars 2017.

[6] **Roselyne Febvre, Frederic Riviere et Charlotte Urien-Tomaka, « Hubert Védrine: "Le populisme c'est l'échec des élites" », sur france24.com, 23 mai 2018.**

[7] **Antoine Flandrin, « Le terme "populisme" est un obstacle à une analyse sérieuse des transformations de la politique », sur lemonde.fr, 11 novembre 2016, p 14.**

[8] **Ibid., p 16.**

[9] نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، كانون الأول **2010**، ص **417**.

[10] **For more details see: Guy Hermit, Populist movement, op.cit., p. 2077.**

[11] للمزيد من التفاصيل أنظر: غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، مصدر سابق، ص ص **254**– **255**. وأنظر أيضاً: **Philip Abbott, Populism, op.cit., p. 383.**

[12] Maurice Robin, Histoire comparative des idées politiques, vol. 1, Economica, 1988, p. 384.

[13] للمزيد من التفاصيل أنظر: مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ج1، ترجمة د. إنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص ص 408- 409، 411.

[14] أنظر مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ج1، مصدر سابق، ص ص 409- 410. وأنظر أيضاً:
Philip Abbott, "Poulism", in, William A. Darity Jr., et al., International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol.6, Macmillan Reference USA, 2nd. Ed., USA, 2008, p. 383.

[15] يمكن القول أنَّ أحد أهم الظواهر السياسية في الارجنتين قد تمثلتْ في "البيرونية **Peronism**"، نسبةً الى خوان بيرون **Juan Peron** الذي تولى الحكم خلال الاعوام (1946- 1955) و(1973- 1974)، بحيث توصف بكونها شعبوية قومية **nationalist populism**، وذلك لأنها جَمَعَتْ بين اليمين واليسار السياسيَين، من الليبراليين والاشتراكيين جنباً الى جنب الحركة النقابية العمالية، وتميزت بعملها ضد الرأسمالية والاوليغارشية، وعبر التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية، حيث شكَّلت الاحتكارات الاجنبية ما يقارب (50%) من الاستثمارات الصناعية إبّان الثلاثينيات الماضية. للمزيد من التفاصيل أنظر:
Margaret Power, "Peronism", in, Rodney P. Carliste, (ed.), The Encyclopedia of Politics: the left and right, Vol.2, SAGE Publications, London, 2005, pp. 815- 816.

[16] Le dictionaire de politique, http://www.toupie.org/Dictionnaire/Populisme.htm.

[17] مرّت الشعبوية بأربع موجات تاريخية متعاقبة غير أنّها متفاوتة من حيث الخطاب والظروف الموضوعية: فالموجة الأولى تعود إلى نهاية القرن (19) في روسيا والولايات المتحدة بخاصة، حيث كانت تستهدف النظام الرأسمالي بعامة، من حيث تهديدهِ لأسباب الحياة التقليدية للفلاحين الروس أو المنظمات الزراعية الامريكية منذ استقلال الدولة عام 1776. فكانت الموجة الاولى تهدف الى تغيير المجتمع بُغية بناء نظام اجتماعي تقليدي أكثر إنصافًا، كما "أضافت هذه الشعبوية فكرة الانتقام من النخب القائمة" لكون الاخيرة دفعتِ بالمجتمع إلى كارثة اقتصادية عام 1870. ثم ظهرت الموجة الثانية خلال الفترة ما بين الحربَين العالميَتَين، إذ أنَّ هزيمة دول المحور، ثم توقيعها لِمعاهدة فرساي في العام 1919 والتي كانت بمثابة اهانة لهذه الدول وبخاصة بعد الاعتراف الألماني بمسؤوليتها عن الحرب وما ترتَّب عليهِ من تعويضات لصالح دول الحلفاء، فضلاً عن تأثيرات الأزمة =الاقتصادية العالمية (1929- 1933)، فقد أدت هذه الظروف الى "تعميق حدة الاستياء وبروز الرغبة في الانتقام" في أوساط المجتمعات المنهزمة وألمانيا بخاصة، ومن ثمَّ وصول الحركة النازية (الاشتراكية القومية) الى سدة الحكم بصورةٍ ديمقراطية. بعبارة أخرى، تمخضت عن هذه الفترة الحرجة شعبوية جديدة تعمل على توظيف البرامج الاشتراكية من أجل صياغة رأسمالية دولة قومية قادرة على تجسيد إرادة الناس والتعبير عن هويتهم القومية وكرامتهم. أما الموجة الشعبوية الثالثة فقد تطورت في العالم الثالث بحيث ترافقت في الخمسينيات والستينيات الماضية مع حركات التحرر الوطنية التي ناضلت من أجل تحرير بلدانها من الاستعمار، وبلغت ذروتها في معاداة أمريكا والإمبريالية الدولية. للمزيد من التفاصيل أنظر:
Claire Chartier et Alexis Lacroix, Nous traversons la quatrième vague populiste, L'Express, publié le 29/06/2018: https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/nous-traversons-la-quatrieme-vague-populiste_2020259.html.

[18] برهنت الازمة الاقتصادية العالمية للعام 2007م بأنَّ الاتحاد الاوروبي يرتكز على نظام سياسي سلطوي قادر على تعليق الاجراءات الديمقراطية بذريعة الضرورات الاقتصادية أو المالية الملحّة. فقد عمد المصرف المركزي الاوروبي وبتأييد النخب المهيمنة الى فرض خارطة طريق على المجتمعات الايرلندية والهنغارية والرومانية واليونانية والايطالية وحتى الاسبانية، وعلى النحو الذي مكَّنها من التحكم بميزانيات الدول الاعضاء ومراقبة أدائها المصرفي، وتحكُّم القطاع الخاص بعملية صناعة القرار السياسي. فأرغمت هذه الاجراءات وغيرها حكوماتٍ شرعية ومُنتخبة على الاستقالة واستبدالها بتكنوقراطيين لا يتمتعون بأيِّ شرعية سياسية. للمزيد من التفاصيل أنظر: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص ص 167– 168، 170.

[19] أنظر: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول، مصدر سابق، ص ص 168– 169.

[20] للمزيد من التفاصيل أنظر المصدر نفسه، ص ص 168– 169. وأنظر أيضاً:

Amos Nascimento, “Argentina”, in, Rodney P. Carliste, (ed.), The Encyclopedia of Politics: the left and right, Vol.1, SAGE Publications, London, 2005, pp. 32-33.

[21] أنظر غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، مصدر سابق، ص ص 253– 254.

[22] أنظر: هاني سالم مسهور، الشعبوية تزداد اتساعاً وتوحشاً، جريدة البيان الاماراتية، 21 تموز 2018.

[23] Philippe Roger, « Une notion floue et polysémique », sur le monde.fr, 10 février 2012.

[24] عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية، مصدر سابق، ص ص 171– 172.

[25] Franck Nouchi, « Du bon usage du mot « populiste » dans « Le Monde », sur le monde.ch, 4 juillet 2018.

[26] Le retour des populismes, 3 questions à Dominique Vidal, Le retour des populismes. L’Etat du monde 2019, edition La Découverte, p ?. See also See Luc Rouban, « Présidentielle: et le vainqueur est… le populisme », sur le jdd.fr, 24 avril 2017.

للمزيد من التفاصيل حول أزمة غياب البدائل واللايقين أنظر: ليستر ثرو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة محمود خالد المسافر، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص ص 553– 571.

[27] المصدر نفسه، ص 573.

[28] Guy Hermit, “Populisme et nationalism”, In, Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°56, octobre-décembre 1997, Les populismes. pp. 34-47.

29 ويُمكن القول أنَّ الأيديولوجيا الوحدوية العربية كانت في وادٍ ومشروع بناء الوحدة العربية في وادٍ آخر. ففي بعض الحالات جرى توظيف هذه الايديولوجيا بطريقةٍ تضمن بقاء الدولة القُطرية إزاء جيرانها الذين كانوا يتبنون المثل العليا العروبية نفسها. ولا ريب أنَّ العلاقات العدائية منذ أواخر الستينيات بين العراق وسوريا اللتين حكمَ كلٌّ منهما فرعٌ معين من حزب البعث تُشكِّل المثال الأبرز. فالنُخب العسكرية والتكنوقراطية الجديدة كانت قد ربطت مصالحها وتطلعاتها بدولتها القُطرية القائمة أكثر من ربطها بالدولة الوحدوية العربية المتخيَّلة. فكانت الأنظمة العربية الراديكالية مُنشغِلةً باصدار خطط للتنمية الهادفة الى إعادة هيكلة اقتصادات دولها دون أن تُخصِّصَ أيَّ جزءٍ من اهتماماتها لِتكاملٍ اقتصادي عربي مستقبلي. فمثلاً، إنتهى القطاع العام لأنْ يكون مانِعاً دون الوحدة العربية، بالرغم من أنَّ هذا القطاع قد أُقيمَ في جزءٍ منهُ بصفتهِ أحد المكوِّنات الوحدوية–العربية الراديكالية. وللمزيد من التفاصيل أنظر نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص 306، 315- 316.

30 للمزيد من التفاصيل حول الدور السياسي والتنموي للعسكر وانتمائهم الطبقي في العالم الثالث بعامة والشرق الاوسط بخاصة أنظر: أ.د.رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط2، 1989، ص ص 310–316، 324–334.

31 أنظر: رياض الصيداوي، أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟، موقع الحوار المتمدن، على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101701، تاريخ الزيارة: 28- 10- 2018.

32 **Olivier Carré,le nationalism arabe, Centre d'études et de recherches internationales (CERI) de la Fondation nationale des sciences politiques, Fayard, Paris, 1993, pp.185-188.**

33 **Georges Abou-Hsab du même auteur, Le nationalisme arabe, rétrospective et prospective : un essai, REVUE Guerres mondiales et conflits contemporains, PP. 129-143.**

=وهناك رأيٌ آخر يرى أنَّ الوقت لم يحنْ بعد للحكم على هذه التجارب، ناهيك عن كون العسكر في التجربة المصرية بخاصة لم يُخْلوا أماكنهم في السلطة بسبب سيطرتهم على الدولة العميقة وعملهم على إفشال أية محاولات إصلاحية. كما أنَّ الحكومة (الاخوانية) التي وَرَثَتِ النظام العسكري السابق برئاسة (محمَّد حسني مبارك) لم تبقَ في السلطة سوى سنة واحدة، مما لا يُبرِّرُ ذلك الحكم عليها بالفشل.

34 **Corinne Deloy,Le populisme dans la Turquie d'aujourd'hui, http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/**

35 حينما سُئِلَ الحبيب بورقيبة عن طبيعة النظام السياسي التونسي، فإنَّهُ تساءلَ مع شيءٍ من الاستغراب: (أيُّ نظام؟ إنني النظام). أما القوة النسبية للمؤسسات الاخرى (الجيش والحزب والبروقراطية المدنية) فإنَّها تتفاوت من نظام حكمٍ الى آخر، ومن فترةٍ زمنية الى أُخرى. ففي مصر كان دور الجيش والبيروقراطية هو الأعلى أهميةً، وفي سوريا نجد الحزب والجيش والجهاز الامني هو الأكثر فاعليةً حتى اللحظة، وفي العراق كان الحزب والجهاز الامني، وفي تونس كان الحزب والبيروقراطية. للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص 412- 413.

36 للمزيد من التفاصيل أنظر وقارن مع: المصدر نفسه، ص ص 410- 411.

37 Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°56, Octobre-Décembre 1997. Les populismes. p 215.

38 نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص 524، 527.

39 أما في سوريا، فقد جاءت حركة الاحتجاج الاسلامية مختلفة الى حدٍّ ما، فهي تقليدية بدرجةٍ أكبر مقارنةً بغيرها من الدول العربية، أي أنَّها تُمثل الحركة الاجتماعية للطبقات والجماعات التي حُرِمتْ وبصورةٍ تدريجية من امتيازاتها. وتقليدياً، كانت الطبقة المُتنفِذة سياسياً والبارزة اجتماعياً تتألف بشكلٍ رئيسي من ملّاك الأراضي والتجّار السنّة (ومن الناحية الاقتصادية، والى =حدٍّ ما من التجار المسيحيين الأرثوذكس). ومع تعزيز نظام إقتصاد الدولة في ظلِّ الحكومات والانقلابات البعثية المُتتالية (أي الاصلاح الزراعي، تأميم الصناعات...الخ)، فإنَّ النفوذ السوسيو–سياسي قد تحوَّل نسبياً، من مجموعات التجّار وملّاك الارض السنّة الى بورجوازية الدولة بما فيها القوات المسلّحة، بحيث تمَّ فيها تمثيل الاقليات وخصوصاً العلويين (وكذلك الى حدٍّ ما الدروز والاسماعيليين) على أساسٍ نسبي أكبر. للمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، 524- 526.

40 أنظر وقارن مع ما يذهب اليهِ: أندريه هايوود، مدخل الى الايديولوجيات السياسية، ترجمة مُحَمَّد صفّار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص ص 352- 353. وأنظر أيضاً:

Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, op.cit., P. 214.

41 أنظر وقارن مع: عبد العزيز الخميس عبد العزيز، الشعبوية والإسلاموية، منشورات قناة سكاي نيوز العربية، على الموقع الالكتروني: https://www.skynewsarabia.com/blog/936959 .

42 أنظر: عبيدة عامر، داعش أو شعبوية الشرق الأوسط، على الموقع:

http://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/12/7

43 وحول هذه النقطة تحديداً أنظر ما يذهبُ اليه: مُحَمَّد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي: صراع حضارات أم حروب صليبية، دار ابن حزم، بيروت، 2017، ص 22.

44 وإنَّ إحدى النتائج المتولِّدة عن غياب المجتمع المدني المنظم في الدولة الشعبوية العربية تمثَّل في: ظهور استراتيجيات نفوذٍ فئوية أدَّت الى تشظي الدولة الى فصائل بيروقراطية وشبكات زبائنية وشلل شخصانية. وكان رئيس الدولة يقف الى جانب هذه الفئة أو تلك، أو حتى يُدينها على أساس كونها "مراكز قوى". فكانت حَيرة جمال عبدالناصر مثلاً هي في كيفية صَهر إئتلافٍ داعم للنظام دون أنْ يتشابك تنظيمياً مع القطاعات الشعبية. وكان الحل لديهِ هو تشكيل ائتلافٍ يَحشِدَ القطاعات الشعبية أيديولوجياً ويَضمَّها اقتصادياً على أنْ يستبعِدها سياسياً، شأنهُ في ذلك شأن أيِّ نظامٍ شعبوي آخر. أي كانت الاستراتيجية هي "أن يدعمَ الاستقلال الذاتي للدولة من خلال الابقاء على الجماهير بلا تنظيم". ومن الناحية السياسية، هذا التحالف الشعبوي للناصرية جرتْ مُحاكاتهُ على نطاقٍ واسع في الدول العربية الأُخرى مثل: سوريا والعراق واليمن والسودان. للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص 415- 423، 439- 440.

45 للمزيد من التفاصيل حول الخلفية التاريخية وواقع حال تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية أنظر: باقر سلمان النجّار، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقعٌ يحتاج الى إصلاح"، في، أحمد عوض الرحمون وآخرون،

الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب **2008**، ص ص **63–65**، **70**.

[46] **Patrick Charaudeau, « Réflexions pour l'analyse du discours populiste », Mots. Les langages du politique 2011, http://journals.openedition.org/mots/20534 ; DOI : 10.4000/mots.20534p101-116.**

[47] **Ibid,pp101-116.**

[48] للمزيد من التفاصيل أنظر: أمير طاهري، تقديم الشعبوية باعتبارها سياسة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (**10480**)، **8** أُغسطس **2007**، ص**9**. أنظر أيضاً يوسف البشلاوي، هل تُخيِّمُ الشعبوية على مصر؟، على الموقع الالكتروني: **https://www.sasapost.com/virtues-and-dangers-of-populism/.**

[49] أنظر وقارن مع: يوسف البشلاوي، هل تخيم الشعبوية على مصر؟ على الموقع الالكتروني:

https://www.sasapost.com/virtues-and-dangers-of-populism/.

[50] للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص **440–441**، **445–446**. ويمكن الاشارة هنا الى تجربة الشعبوية الناصرية، حيث كانت متأثرةً فكرياً بالتشاركية الايطالية والتي بدورها كانت مزيجاً من الافكار القومية والتصنيع والديناميكيات الاجتماعية، بحيث أضحتْ مَوضع تثمينٍ لدى الضباط الاحرار والمثقفين الاشتراكيين. ومن جانبٍ آخر، تجسدت مصادر التجربة الناصرية في تأثرها بالنموذج الشعبوي البرتغالي إبّان حكم الدكتاتور سالازار (**1932– 1968**) وتجربة جوزيف تيتو اليوغسلافية (**1892– 1980**). وما يؤكِّدُ ذلك، أنَّهُ ضمن الحزب السياسي الحاكم، برزت عدة محاولات للموازنة بين التوجهات الايديولوجية والشِلَل والجماعات المصلحية، مثل محاولة عبدالناصر عام **1963** تشكيل "جهازٍ طليعي" أو حزب سياسي سليم ومنضبط ضمن اطار (الاتحاد الاشتراكي العربي)، الذي كان بدورهِ تنظيماً فضفاضاً وأبوابهُ مشرعة أمام كل راغبٍ في الانتماء. فكانت الفكرة هي ايجاد صيغة تنظيمية تشبه "عصبة الشيوعيين" داخل (الاتحاد الاشتراكي اليوغسلافي) بزعامة تيتو. فكان كلُّ عضو من العصبة المصرية مكلَّفاً باختيار (**10**) أُمناء بشكلٍ سري، وبعد تدقيق أسمائهم مع عبدالناصر والاجهزة الامنية. أي كانت الفكرة من وراء ذلك هي تشكيل (منظمة حديدية) من أشخاص موثوقين ذوي توجهاتٍ اشتراكية وقومية. للمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ص ص **422– 423**، **425– 429**.

[51] **Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, op.cit,, pp. 214-223.**
كما ينقل سمير سبيتان عن أردوغان في مناظرةٍ تلفزيونية مع رئيس الحزب الجمهوري (دنيز بايكال) ما نصهُ: " لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والمتوسطة؛ كي أستطيع معاونةَ والدي وتوفير قسمٍ من مصروفات تعليمي". سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجنادرية للتوزيع، عمّان، **2012**، ص **31**.

[52] إنَّ الاشتراكية لدى النماذج العربية الناصرية والبعثية والبورقيبية وكذلك الجزائرية (جبهة التحرير الوطنية) كانت مجرد ملحقٍ اضافي جاء في وقتٍ لاحق على تطور النظام السياسي. ونحن نعتقد بضرورة التفريق بين "الأيديولوجيا" وبين "البنية المؤسساتية". فالإشتراكية بصفتها أيديولوجية لم تنظر قط الى الدولة على أنها "المُنتج". فقد كانت الاشتراكية الماركسية مثلاً تُؤكِّدُ على "إضمحلال الدولة". وثمة تعريف مألوف للإشتراكية يتمثَّلُ في أنّها "أيديولوجية

وبُنية من الممارسات المؤسساتية، مُستمَّدةٌ من تلك الأيديولوجيا نفسها التي تُعامل بصفتها الهيئة الرئيسية للتخطيط والادارة الاقتصاديَن المباشرَين، وتُحاول بناءً على ذلك إعادة توزيع الموارد وفق الأولويات التي تُحدِّدها الدولة، بدلاً من أنْ يكونَ ذلك من خلال الآليات البديلة التي تُقدِّمها السوق". ومن ثمَّ يحدث أولاً انجذابُ الناس الى الأيديولوجيا ثم يجري في وقتٍ لاحق تبني "بُنية الممارسات المؤسساتية المستمدة من تلك الايديولوجيا" والتي تضع الدولة في نقطة المركز، وليس العكس كما الحال في تلك الشعبويات العروبية، أي اطلاق حُزمة من "الممارسات المؤسساتية" ثم ربطها بأقرب "أيديولوجيا" وبأيِّ طريقة ممكنة. للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ص **398– 399**، **405– 407**.

[53] للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص **402– 403**

[54] د. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط**2**، تشرين الثاني **1994**، ص **183**

[55] للمزيد من التفاصيل أنظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص ص **447– 448**. و أنظر أيضاً وقارن مع: باقر سلمان النجّار، المجتمع المدني في الوطن العربي: واقعٌ يحتاج الى إصلاح، مصدر سابق، ص ص **65**، **70**.

[56] **Claire Chartier et Alexis Lacroix, Nous traversons la quatrième vague populiste, L'Express, publié le 29/06/2018: https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/nous-traversons-la-quatrieme-vague-populiste_2020259.html.**

[57] أنظر وقارن مع: طلال المَيهلي، في هجاء الشعبوية، جريدة المستقبل اللبنانية، **2013/4/14**.

References:

1- G. Alexinsky, La Russie moderne, Paris, Flammarion, 1912, in-8 ° p. 324. For more details see: Abdul Hamid Al-Eid Al-Mousawi and Husam Al-Din Ali Majeed, Political Populists: History and What is Discourse in the Middle East, Making Fear, Book of the Probe No. (146), 2019, pp. 219-250. For more details about the implications of "People" And "Popular" and "Popularity" see: John Storey, "Popular", in, Tony Bennett and others, New Idioms: A Dictionary of Cultural and Society Terms, Translation of Saeed Al-Ghanmi, Arab Organization for Translation, Beirut, 2010, p. 431. - 433, 435. See also Guy Hermé et al. Dictionary of Politics and Political Institutions, Haitham al-Lamaa translation, University Foundation for Studies and Publishing, and Distribution, Beirut, 2005, p. 255.

2- The majority of advocates of Marxist-Leninist theory stress either that populism falls into the sphere of ideal socialism or that it is of a fabricated nature and distorted at best. For more details see the definition of the term "populism" by the group of Soviet academics in: M. Rosenthal Webb. Yudin (supervision), the philosophical encyclopedia, translation by Samir Karam, Dar Al-Tale'ah for Printing and Publishing, Beirut, 2nd floor, 2006, pp. 261-262. On the extension

of populist uses to aspects of literature, arts and culture, see also:
Philippe Roger, "Une notion floue et polysémique", sur le monde.fr, 10 février 2012. For more details see also, Guy Hermit, "Populist movement", in, Bertrand Badie et al., International Encyclopedia of Political Science, Vol 6, London, 2011, pp. 2070-2075.
3- See: Talal al-Mihani, in the satire of populism, the Lebanese newspaper al-Mustaqbal, 4/14/2013.
4- Philippe Breton, La parole manipulée, Edition La Découverte, p. 114.
5- Diego Fusaro, L'Europe et le capitalisme: Pour rouvrir le futur, Editions Mimesis, 2016, p. 10.
It also defines (populist Daniel Albertzi and Duncan McDonnell) as: "the opposition's ideology that leads a good and homogeneous people, against the elites and groups with special interests in society, so that these elites and interest groups are accused of depriving (or trying to deprive) a sovereign people of His rights and property, let alone his identity and freedom of expression, "see: Daniele Albertazzi et Duncan McDonnell, "Twenty-First Century Populism", Palgrave MacMillan, 2008, p. 3. See also Kenneth H. Tucker Jr., "Populism", in, Brayan S. Turner, (ed.), The Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press, Cambridge, 2006, p. 499.
Jean-Paul Brighelli, "Alain de Benoist: pourquoi le populisme est populaire", sur causeur.fr, 31 March 2017.
6- Roselyne Febvre, Frederic Riviere et Charlotte Urien-Tomaka, "Hubert Védrine:" Le populisme c'est l'échec des élites "", sur france24.com, 23 mai 2018.
7- Antoine Flandrin, "Le terme" populisme "est un obstacle à une analyze sérieuse des transformations de la politique", sur lemonde.fr, 11 novembre 2016, p 14.
8- Ibid., P 16.
9- Nazih. n. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State: Politics and Society in the Middle East, translated by Amjad Hussain, Arab Organization for Translation, Beirut, December 2010, p. 417.
10- For more details see: Guy Hermit, Populist movement, op.cit., P. 2077.
11- For more details see: Guy Hermé et al., Dictionary of Politics and Political Institutions, previous source, pp. 254-255. See also: 11-Philip Abbott, Populism, op.cit., P. 383.
12-Maurice Robin, Histoire comparative des idées politiques, vol. 1, Economica, 1988, p. 384.
13- For more details see: A group of authors, Dictionary of Political Thought, Part 1, translation by Dr. Antoine Homsi, Publications of the Syrian Ministry of Culture, Damascus, 1994, pp. 408-409, 411.
14- See a group of authors, Dictionary of Political Thought, Part 1, previous source, pp. 409-410. See also:
Philip Abbott, "Poulism", in, William A. Darity Jr., et al., International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 6, Macmillan Reference USA, 2nd. Ed., USA, 2008, p. 383.

15- It can be said that one of the most important political phenomena in Argentina was represented in "Peronism", according to Juan Peron, who took power during the years (1946-1955) and (1973-1974), as it is described as a nationalist populism. It brought together the right and left politicians, liberals and socialists, side by side with the trade union movement, and was characterized by its work against capitalism and the oligarchy, and through the liberation from economic and political dependence, where foreign monopolies constituted approximately (50%) of industrial investments during the past thirties. For more details see:
Margaret Power, "Peronism", in, Rodney P. Carliste, (ed.), The Encyclopedia of Politics: the left and right, Vol.2, SAGE Publications, London, 2005, pp. 815-816.
16- Le dictionaire de politique,
http://www.toupie.org/Dictionnaire/Populisme.htm.
17- Populism went through four successive historical waves, but they are mixed in terms of discourse and objective conditions: the first wave dates back to the end of the century (19) in Russia and the United States in particular, where it was targeting the capitalist system in general, in terms of its threat to the causes of the traditional life of Russian peasants or American agricultural organizations since The independence of the state in 1776. The first wave was aimed at changing society in order to build a more equitable traditional social system, and "this populism added the idea of revenge against the existing elites" because the latter pushed society to an economic disaster in 1870. Then the second wave emerged during The period between the two world wars, as the defeat of the Axis powers, and then its signing of the Versailles Treaty in 1919, which was an insult to these countries, especially after the German recognition of their responsibility for the war and the resulting reparations for the benefit of the Allied countries, as well as the effects of the global economic crisis (1929) - 1933), these conditions led to "deepening resentment and the emergence of a desire for revenge" among the defeated societies and Germany in particular, and then the Nazi movement (the National Socialist Nationalist) came to power in a democratic manner. In other words, a critical new populist period has emerged that is employing socialist programs to formulate the capitalism of a nation-state capable of embodying the will of the people and expressing their national identity and dignity. As for the third populist wave, it developed in the third world so that in the 1950s and 1960s it accompanied national liberation movements that fought for the liberation of their countries from colonialism, and culminated in anti-American and international imperialism. For more details see:
Claire Chartier et Alexis Lacroix, Nous traversons la quatrième vague populiste, L'Express, publié le 29/06/2018:
https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/nous-traversons-la-quatrieme-vague -populiste_2020259.html.
18-The global economic crisis of 2007 demonstrated that the European Union is based on an authoritarian political system capable of suspending democratic measures under the pretext of urgent economic or financial necessities. With the

support of the dominant elites, the European Central Bank has imposed a road map on Irish, Hungarian, Romanian, Greek, Italian, and even Spanish societies, in a manner that enables them to control member states 'budgets and monitor their banking performance, and to control the private sector in the political decision-making process. These and other measures forced legitimate and elected governments to resign and replace them with technocrats with no political legitimacy. For more details see: Issam Fahim Al-Amri, The Global Predicament of Democracy: Reaching the Turning Point, The Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2016, pp. 167-168, 170.

19- See: Issam Fahim Al-Amri, The Global Predicament of Democracy: Reaching the Turning Point, Previous Source, pp. 168- 169.

20- For more details see the same source, pp. 168-169. See also:
Amos Nascimento, "Argentina", in, Rodney P. Carliste, (ed.), The Encyclopedia of Politics: the left and right, Vol.1, SAGE Publications, London, 2005, pp. 32-33.

21- See Guy Hermé et al., Dictionary of Politics and Political Institutions, previous source, pp. 253-254.

22- See: Hani Salem Mashour, the populist is getting wider and more brutal, Emirati newspaper, Al-Bayan, July 21, 2018.

23- Philippe Roger, "Une notion floue et polysémique", sur le monde.fr, 10 février 2012.

24- Issam Fahim Al-Amri, The International Predicament of Democracy, previous source, pp. 171-172.

25- Franck Nouchi, "Du bon usage du mot" populiste "dans" Le Monde ", sur le monde.ch, 4 juillet 2018.

26- Le retour des populismes, 3 questions à Dominique Vidal, Le retour des populismes. L'Etat du monde 2019, edition La Découverte, p?. See also See Luc Rouban, "Présidentielle: et le vainqueur est… le populisme", sur le jdd.fr, 24 avril 2017.
For more details on the crisis of the absence of alternatives and uncertainties, see: Lister Throw, The Future of Capitalism, translated by Mahmoud Khaled Al-Musafer, Bait Al-Hikma, Baghdad, 2000, pp. 553-571.

27- The same source, p. 573.

28- Guy Hermit, "Populisme et nationalism", In, Vingtième Siècle, revue d'histoire, n ° 56, octobre-décembre 1997, Les populismes. pp. 34-47.

29-It can be said that Arab unitary ideology was in one valley and the project of building Arab unity in another valley. In some cases, this ideology was employed in a way that ensures the survival of the Qatari state vis-à-vis its neighbors, who were adopting the same Arab ideals. There is no doubt that the hostile relations since the late sixties between Iraq and Syria, both of which ruled a specific branch of the Baath Party, are the most prominent example. The new military and technocratic elites had linked their interests and aspirations to their existing country state rather than to the imagined Arab unitary state. Radical Arab regimes were preoccupied with issuing development plans aimed at restructuring their countries 'economies without allocating any part of their interests to future

Arab economic integration. For example, the public sector ended up being prohibitive without Arab unity, although this sector was established in part as a component of the unitary Arab-radical. For more details see Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 306, 315-3131.

30- For more details on the political and developmental role of the military and their class affiliation in the third world in general and the Middle East in particular, see: Prof. Dr. Riyadh Hadi, Political Problems in the Third World, University of Baghdad, 2nd edition, 1989, pp. 310-316, 324-334.

31- See: Riyad al-Sidawi, what role is left for the military establishment in the Arab world ?, Civilized Dialogue website, on the website: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101701, Date of visit: 10-28-2018.

32- Olivier Carré, le nationalism arabe, Center d'études et de recherches internationales (CERI) de la Fondation nationale des sciences politiques, Fayard, Paris, 1993, pp. 185-188.

33- Georges Abou-Hsab du même auteur, Le nationalisme arabe, rétrospective et prospective: un essai, REVUE Guerres mondiales et conflits contemporains, PP. 129-143.

= There is another opinion that sees that the time is not yet ripe to judge these experiences, not to mention that the military in the Egyptian experience in particular did not vacate their positions in power because of their control over the deep state and their work to thwart any reform attempts. Likewise, the (Brotherhood) government that inherited the previous military regime headed by (Mohamed Hosni Mubarak) was left in power for only one year, which does not justify this judgment of failure.

34- Corinne Deloy, Le populisme dans la Turquie d’aujourd’hui, http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/

35- When Habib Bourguiba was asked about the nature of the Tunisian political system, he wondered with a bit of astonishment: (Which regime? I am the system). The relative strength of other institutions (the army, the party, and civil bureaucracy) varies from one system of government to another, and from one period of time to another. In Egypt, the role of the army and the bureaucracy was the most important, and in Syria we find the party and the army and the security apparatus the most effective to date, and in Iraq the party and the security apparatus were, and in Tunisia the party and the bureaucracy were. For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 412- 413.

36- For more details see and compare with: The same source, pp. 410-411.

37- Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n ° 56, Octobre-Decembre 1997. Les populismes. p215.

38- Nazih n. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 524, 527.

39- In Syria, the Islamic protest movement came somewhat different, as it is more traditional compared to other Arab countries, that is, it represents the social movement of the classes and groups that were gradually deprived of its privileges. Traditionally, the politically influential and socially prominent class

consisted mainly of landowners and Sunni merchants (economically, and to some extent = Orthodox Christian merchants). With the strengthening of the state's economic system under successive Baathist governments and coups (i.e. agricultural reform, nationalization of industries, etc.), socio-political influence has shifted relatively from Sunni merchants and landowners groups to the state bourgeoisie, including the armed forces, so that they have been Minorities, especially the Alawites (as well as to some extent Druze and Ismailis) are represented on a more proportional basis. For more details see: ibid., 524-526.

40- See and compare with what he goes to: André Haywood, Introduction to Political Ideologies, translated by Muhammad Saffar, National Center for Translation, Cairo, 2012, pp. 352-353. See also:
Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, op.cit., P. 214.

41- See and compare with: Abdel Aziz Al Khamis Abdel Aziz, Populism and Islamism, Sky News Arabic Publications, on the website: https://www.skynewsarabia.com/blog/936959.

42- See: Obaida Amer, ISIS or the populist of the Middle East, on the website: http://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/12/7

43- On this point specifically, see what he goes to: Muhammad Zahid Gul, the military coup in Turkey between internal failure and external interference: the clash of civilizations or the Crusades, Dar Ibn Hazm, Beirut, 2017, p. 22.

44- One of the results generated by the absence of organized civil society in the Arab populist state was: the emergence of factional influence strategies that led to the fragmentation of the state into bureaucratic factions, client networks, and personal paralysis. The head of state stood with this or that group, or even condemned it on the basis that it was "centers of power". Gamal Abdel Nasser was puzzled, for example, on how to fuse a coalition in support of the regime without organizationally intertwining with the popular sectors. His solution was to form a coalition that ideologically mobilizes the popular sectors and economically annexes them, as is any other popular system. That is, the strategy was "to support the autonomy of the state by keeping the masses without organization." Politically, this populist alliance of Nasiriyah has been widely simulated in other Arab countries such as: Syria, Iraq, Yemen and Sudan. For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 415-423, 439-440.

45- For more details on the historical background and the state of the status of civil society organizations in the Arab region, see: Baqir Salman Al-Najjar, "Civil Society in the Arab World: A Reality in Need of Reform", in, Ahmed Awad Al-Rahmon and others,
The Contemporary National State: The Integration and Dismantling Crisis, Center for Arab Unity Studies, Beirut, August 2008, pp. 63-65, 70.

46- Patrick Charaudeau, "Réflexions pour l'analyse du discours populiste", Mots. Les langages du politique 2011,
http://journals.openedition.org/mots/20534; DOI: 10.4000 / mots.20534p101-116.

47- Ibid, pp101-116.

48- For more details see: Amir Taheri, Presenting Populism as a Politics, Asharq Al-Awsat Newspaper, Issue (10480), August 8, 2007, p. 9. See also Youssef El-Bishlawi, Do you camp populism over Egypt ?, on the website: https://www.sasapost.com/virtues-and-dangers-of-populism/.

49- See and compare with: Youssef El-Bishlawi, do populists camp in Egypt? On the website: https://www.sasapost.com/virtues-and-dangers-of-populism/.

50- For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 440-441, 445-446. We can refer here to the experience of Nasserite populism, as it was intellectually influenced by Italian participatoryism, which in turn was a mixture of national ideas, industrialization and social dynamics, as it became a place of value to the free officers and socialist intellectuals. On the other hand, the sources of the Nasserist experience were exemplified by the Portuguese populist model during the rule of the dictator Salazar (1932-1968) and Joseph Tito's Yugoslav experience (1892-1980). What confirms this is that, within the ruling political party, several attempts have emerged to balance ideological trends, paralysis, and interest groups, such as Abdel Nasser’s attempt in 1963 to form a “vanguard body” or a sound and disciplined political party within the framework of the (Arab Socialist Union), which in turn was a loose organization and its gates Legislator in front of all who wish to belong. The idea was to find an organizational formula that resembled the "Communist League" within "Tito's Socialist Union" led by Tito. Each member of the Egyptian League was assigned to choose (10) secret secretaries, after checking their names with Abdel Nasser and the security services. That is, the idea behind this is to form a (iron organization) of trusted people with socialist and nationalistic orientations. For more details see: The same source, pp. 422-423, 425-429.

51- Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, op.cit ,, pp. 214-223.

Also, Samir Sbeitan reports on Erdogan in a televised debate with the President of the Republican Party (Deniz Baykal), which states: “I had no choice but to sell watermelon and scum in my elementary and middle stages, so that I could help my father and provide a portion of my educational expenses.” Samir Sbitan, Turkey during the Recep Tayyip Erdogan era, Janadriyah Distribution, Amman, 2012, p. 31.

52- Socialism among the Arab models of Nasserism, Baathism, and Bourguiba as well as the Algerian (National Liberation Front) was just an additional supplement that came later on the development of the political system. We believe in the need to differentiate between “ideology” and “institutional structure”. Socialism as an ideology has never viewed the state as the "producer". For example, Marxist socialism emphasized "the withering away of the state". A common definition of socialism is that it is “an ideology and a structure of institutional practices, drawn from that same ideology that is treated as the main body of direct economic planning and management, and accordingly tries to redistribute resources according to the priorities set by the state, rather than through mechanisms.” The alternative offered by the market. " Then, first,

people are drawn to ideology, and then a "structure of institutional practices derived from that ideology" that places the state at the center point is adopted, and not the opposite as is the case in these Arab populists, i.e. launching a bundle of "institutional practices" and then linking it to the nearest "Ideology" and in any way possible. For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State: Politics and Society in the Middle East, previous source, pp. 398-399, 405-407.

53- For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 402-403

54- Dr.. Burhan Ghalyoun, The Arab Tribulation: The State Against the Nation, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2nd edition, November 1994, p. 183

55- For more details see: Nazih N. Al-Ayoubi, Inflating the Arab State, previous source, pp. 447-448. See also and compare with: Baqir Salman Al-Najjar, Civil Society in the Arab World: A Reality in Need of Reform, Previous Source, pp. 65, 70.

56- Claire Chartier et Alexis Lacroix, Nous traversons la quatrième vague populiste, L'Express, publié le 29/06/2018:
https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/nous-traversons-la-quatrieme-vague -populiste_2020259.html.

57- See and compare with: Talal Al-Mahli, in the satire of populism, the Lebanese newspaper Al-Mustaqbal, 4/14/2013.